البحوث والدراسات

التفاعلات الأمنية في البيئة الخليجية (١٩٧١-١٩٧٩م)

د. سليمان عبدالله الحربي *

ملخص:

شهدت الفترة ما بين عامي (١٩٧١-١٩٧٩م) في الخليج العربي حراكاً سياسياً وأمنياً ناتجاً من دخول محددين أساسيين، هما: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وقيام الثورة الإسلامية في إيران. وهو الأمر الذي زاد من كثافة التفاعلات داخل هذه البيئة، ولاسيما الأمنية منها، ومن ثم أنتجت تلك التفاعلات عمليات سياسية متعددة، كان من أهمها عملية التحالف بين مكونات الخليج العربي، وذلك للحد من حالة عدم الاستقرار النسبي الناتج من عمليات التفاعل.

وعليه، فإن هذه الدراسة تحاول أن تتعرف بالتحليل العلمي طبيعة تلك التفاعلات الأمنية وأنماطها عن طريق توظيف عملية التحالف كوحدة تحليل رئيسية لإبراز دورها وتأثيرها على تلك التفاعلات في هذه البيئة خلال تلك الفترة.

مقدمـة:

إن تحليل التفاعلات الأمنية في البيئة الخليجية – الدراسة التي نحن بصددها – تدخل ضمن نطاق دراسة النظم الإقليمية، أو ما اصطلح على تعريفه (بمفهوم تحليل النظم الإقليمية)؛ وهو الأمر الذي قد يصلح إطاراً نظرياً يتم من خلاله توضيح حدود تلك البيئة وإمكاناتها الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والعسكرية، وطبيعة أحجام وحداتها السياسية وأوزانها.

وقد اختلفت الدراسات حول مستويات هذا التحليل حيث عرض Michael Breacher ثلاثة مستويات لتحليل النظم الإقليمية، هي[1]: المعالم الهيكلية للنظام

* دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص النظم الإقليمية والأمنية، الجامعة اللبنانية، عام ٢٠٠٧م.

(1) Michael Breacher. (1969), «The Subordinate System of Southern Asia», in: Jemes Rosenau (ed), International Politics and Foreign Policy, N.Y, The Press of Glance, inc., P.158-164.

Structural Features (تحليل مستوى القوى وتوزيعها)، وأشكال التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي: (درجتها وانتشارها)، نوعية الارتباط بين النظامين الإقليمي والدولي. فيما تناولها **Gavin Boyd** على تسعة مستويات[٢]؛ **أولها**: دراسة الثقافة السياسية (مستوى تشابهها أو اختلافها ومدى فاعليتها وأشكالها السلوكية)، و**ثانيها**: دراسة الحكومات أو المجتمع المدني في الإقليم، و**ثالثها**: دراسة النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوافرة، و**رابعها**: دراسة علاقات الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الإقليمي مع الدول خارج نطاقه الإقليمي التي تؤثر فيه، و**خامسها**: دراسة المؤسسات الإقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها، و**سادسها**: دراسة السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى، و**سابعها**: الاجتماع السياسي (مدى التماسك الاجتماعي أو الانقسام)، و**ثامنها**: علاقات الاجتماع المتبادل داخل الإقليم، **وآخرها** قضايا التوسع المؤسساتي.

ومن جانب آخر، عرضت دراسة أخرى أربعة مستويات لتحليل تلك النظم، وهي[٣]: الخصائص البنيوية للنظام، نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام، نمط السياسات والتحالفات في النظام، بيئة النظام.

وفي ضوء التباين السابق لمستويات تحليل النظم من التوسع إلى التقليص الشديد، بالاعتماد على مستوى واحد لتحليل النظم كما أوردها **"Nye"** في التركيز على المنظمات الإقليمية كوحدة أساسية لدراسة تفاعلات النظم الإقليمية، فإن تحليل التفاعلات الأمنية في البيئة الخليجية في هذه الدراسة سيتم من خلالها توظيف مفهوم التحالف كمستوى تحليلي لهذه التفاعلات، ضمن إطار منهج النظم الذي شكل نظرية النظم الدولية.

(2) Gavin Boyd. (1980), «The Conceptual Study of International Regions», in: Werner Field and Gavin Boyd (eds), Comparative Regional System, N.Y, Pergman Press, p.3-4.

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، (١٩٩٩م)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٦، بيروت، ص ص٢٦ – ٢٨.

إن التحالف – أداة من أدوات توازن القوى– تعتبر عملية سياسية يمكن أن تكون مستوى تحليلياً للتفاعلات الأمنية في البيئة الإقليمية الخليجية، وهو الأمر الذي يسهم في تحديد أنماط التفاعلات بشكل عام، والتفاعلات الأمنية بشكل خاص. بل إنَّ له التأثير الفعال في نوعية المخرجات من عمليات سياسية تؤثر على أمن النظام الإقليمي واستقراره. فالتحالفات، إذن، عمليات سياسية تفرزها أنماط التفاعلات بهدف إيجاد نوع من توازن القوى في أي بيئة، وهذه تحدد بدورها شكل تلك التفاعلات ومساراتها واتجاهاتها وكثافتها داخل أي نظام إقليمي، وبذلك يمكن طرح مفهوم التحالف كوحدة تحليل رئيسية لقياس هذه التفاعلات الأمنية.

١– إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

الفترة بين عامي ١٩٧١–١٩٧٩م كانت مليئة بالأحداث التي شكلت القاعدة المحورية التي أوجدت عدم الاستقرار النسبي – بل الصراع في مرحلة لاحقة – في البيئة الأمنية الخليجية، نتيجة لمخرجات هذه التفاعلات في تلك البيئة كانعكاس حقيقي للسياسات أو الأدوار التي مارستها وحداتها السياسية بغرض إيجاد دور رئيسي في تفاعلاتها، أو للسيطرة عليها وضبط اتجاهاتها، أو للبحث عن أمن هذه الدول واستقرارها. وهو الأمر الذي خلق منها بيئة جاذبة للتدخلات الأجنبية في ظل الصراع الدولي إبان (الثنائية القطبية) وما زالت. ولقد زاد من كثافة تلك التفاعلات دخول محددين رئيسيين، هما: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وقيام الثورة الإيرانية، اللذان شَكَّلا مدخلاً لتصاعد عملية عدم الاستقرار في البيئة الخليجية، وأعقب ذلك قيام حروب إقليمية ثلاث قد تتبعها حرب رابعة بسبب سعي إيران الحميم إلى تطوير قدراتها النووية في ظل معارضة غربية لهذا البرنامج النووي.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، فإن هذه الدراسة تحاول أن تتصدى بالتحليل لطبيعة تلك التفاعلات الأمنية وأنماطها عبر توظيف عملية التحالف – بوصفها إحدى أدوات توازن القوى – كوحدة تحليل رئيسية لإبراز دوره في التفاعلات الأمنية في هذه البيئة خلال تلك الفترة.

وفي ضوء تلك الإشكالية الرئيسية وذلك المستوى التحليلي، يبرز لدينا عدة تساؤلات فرعية نسعى لمعالجتها والإجابة عنها، وهي:

- ما شكل التحالفات التي قامت بين هذه الدول؟ وما الأسس التي استندت إليها؟ وما مدى استقرارها أو تغير أطرافها من فترة لأخرى؟ وهل اتصفت بالمرونة والتغير من مرحلة لأخرى بتغير أعضاء النظام الإقليمي لمواقفهم؟ وهل يوجد شكل متكرر لتلك التحالفات؟
- هل هناك قوى مسيطرة أو مهيمنة على الإقليم؟ وما درجة قوة المهيمن وسيطرته في حالة وجوده (عالية، متوسطة، منخفضة)؟ وما درجة القبول والرضا أو الرفض المعلن أو المطلق داخل النظام تجاه الوحدة السياسية الساعية للهيمنة؟ وهل أوجد هذا الاتجاه الرافض للهيمنة تفاعلات داخل النظام من عمليات سياسية (تحالفات، استقطاب، علاقات قوى خارجية، صراعات)؟

٢- منهج الدراسة:

إن معالجة هذا الموضوع يفترض اعتماد منهجية ملائمة في إطار مناهج العلاقات الدولية، ولعل منهج تحليل النظم يلبي هذا الطموح في ضوء المفاهيم النظرية المتصلة بالنظام الدولي والنظام الإقليمي، الأمن الدولي والأمن الإقليمي؛ لكون هذا المنهج يستطيع أن يقدم تصوراً لهذه العلاقات في مضمونها الكلي[٤]، ووفقاً لهذا المقترب الذي شكل نظرية النظم الدولية (**General System [TSG] Theory**) أو ما يطلق عليها أحياناً (نظرية الأنساق الدولية)، فإنها تعد من أبرز النظريات التي حققت قبولاً عاماً وواسعاً لدى المختصين الأكاديميين، والتي جاءت على أثر إخفاق النظريات والمناهج البحثية التقليدية في التوصل إلى إطار علمي ملائم لتحليل السلوك الدولي لمختلف علاقاته التبادلية[٥]. كما تميزت تلك النظرية

(4) Ludwig Von Bertalanffy. (1972), The History and Status of General Systems Theory: Trends in General Systems Theory, N.Y. Wiley: Kiler, P.3.

(٥) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، (١٩٩٤م)، موسوعة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ص٨٠٧.

– تبعاً للآراء والاستنتاجات التي خلصت إليها تحليلات أصحابها[٦] – بقدرتها على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية نظراً لشموليتها واتجاهها إلى ربط حقائق السياسة الدولية بعضها ببعض ربطاً منطقياً مستمداً من الواقع. كما أنها تساعد على دراسة الإطارات الكلية وذلك بتحليل مفصل لمكونات ذلك الكل دون إغفال التفاعلات الدولية في مجموعها. كما أنها تهيئ الأساس نحو دمج الكثير من الأفكار والمناهج والنظريات التي تشعبت بسبب التباين الواضح في اتجاهات التحليل. ومقدرتها كذلك على التوفيق والربط بين المداخل النظرية المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية مثل: (نظريات القوة، نظريات التوازن، نظريات القيم والأيديولوجيات). وهي كذلك أداة لتعَرُّف طبيعة ونماذج التفاعلات التي تحدث بين النظام الدولي ونظمه الإقليمية. ويمكنها أيضاً تحليل أنماط السلوك الدولي الناتج من تفاعل المتغيرات – الداخلية والخارجية – التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي؛ بمعنى تعرف جوانب الانتظام من عدمه في أنشطة هذا النظام وعملياته.

ويعتمد هذا المنهج على ثلاث مراحل (مدخلات – العملية – مخرجات)، ويمكن توضيح هذا المنهج وفقاً للنموذج في الشكل رقم (١).

---

(٦) للتوسع في آراء المذكورين انظر:

- Reymond Aron. (1966), Peace and War: A Theory of International Relations, Doubleday, N.Y.
- Stanley Hoffman.(1961), "International Systems and International Laws", in: Klaus Knor and Sydney Verba, (eds.), The Internationals System, Princeton University Press, N.J.
- George Modelski, "Agraria and industria: Two Models of International System", in: Klaus Knor and Sydney Verba, Ibid.
- Morton Kaplan. (1962), System and Process in International Politics, John Wiley, N.Y.
- Ronald Yalem. (1978), "Internationalism Politics Versus International Politics", Year Book of World Affairs.
- Michael Brecher. (1969), "The Subordinate System if Southern Asia", in: James N. Rosenay, (ed.), International Politics and Foreign Policy, The Press of Glencoe, N.Y.

هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي؛ فتحليل أي ظاهرة سياسية أو أمنية لابد من إرجاعها إلى سياقها التاريخي؛ للكشف عن تطورها في ضوء ارتباطها بمتغيرات تاريخية ساعدت في تعرف مدى ثبات تلك الظاهرة أو تغيرها، ومدى استمراريتها أو توقفها.

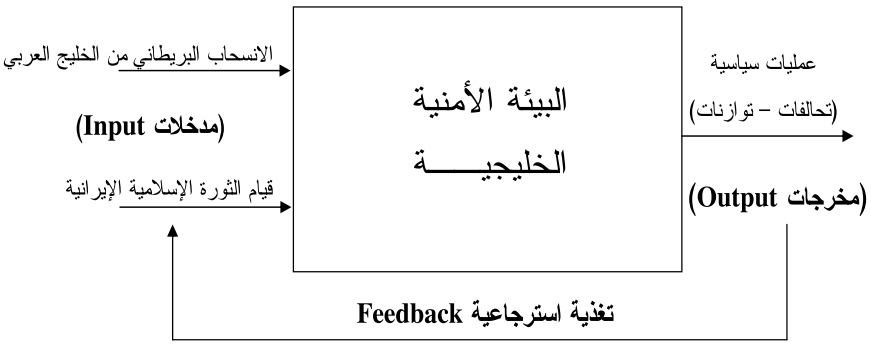

الشكل رقم (١)

٣- أهمية الدراسة:

- تكتسب الدراسة أهميتها انطلاقاً من تناولها بالتحليل للتفاعلات الأمنية في إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، سواء من حيث موقعها الجيوستراتيجي أو ما تحتويه من موارد ضخمة للطاقة.
- عالجت الدراسة عمليات التفاعل الأمني، والاستفادة من هذا الإطار في استنباط نموذج تحليلي جديد(شكل التحالفات والتوازنات) لدراسة التفاعلات الأمنية في البيئة الخليجية، بحيث يمكن تطبيق هذا النموذج على نظم إقليمية أخرى، أو حالات دراسية مشابهة.
- توفير إطار علمي يجمع بين التحليل النظري والبحث العلمي حول تحليل التفاعلات الأمنية في النظم الإقليمية، يمكن أن يشكل نقطة الانطلاق للعديد من الدراسات المستقبلية حول الظاهرة محل البحث.

٤- هيكلية الدراسة:

وفقاً للإشكالية الرئيسية للدراسة وللإجابة عن تساؤلاتها الفرعية، سوف نقوم بقياس متغيرين على شكل التحالفات والتوازنات وتأثيرهما على التفاعلات في البيئة الأمنية الخليجية، وهما: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وقيام الثورة الإسلامية الإيرانية؛ أي بين عام ١٩٧١-١٩٧٩م، كإطار زمني أساسي إلا ما يقتضيه سياق التحليل.

وتأسيساً على ذلك، فإن هذه الدراسة سوف تنقسم إلى مدخل وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للمفاهيم.

المبحث الثاني: التحالفات والتوازنات الناتجة من أثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.

المبحث الثالث: التحالفات والتوازنات الناتجة من قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

مدخـــل:

تعد دراسة البيئة من أقدم المداخل التي ركز عليها دارسو العلاقات الدولية للسلوك الخارجي والداخلي، فالبيئة - كما عرفها كل من **Harold and Margret Sprout** - هي كل ما يحيط بنا من عوامل إنسانية وغير إنسانية ملموسة أو غير ملموسة(٧). وعليه فإن المقصود بالبيئة الأمنية الخليجية البيئة الداخلية للنظام الإقليمي للخليج العربي. والنظام الإقليمي مفهوم متداول في علم السياسة يشير إلى نمط معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي، فمدرسة النظم الإقليمية تعتبره وحدة تحليل وسطية بين الدولة

(٧) جيمس دروتي وروبرت بالتسغراف، (١٩٨٥م)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص٤١.

القومية والنظام الدولي. ولذا، فإنه مستوى تحليلي افتراضي غير ذي وجود مادي يتم الاستدلال عليه إجرائياً، فبين الدولة القومية والمجتمع الدولي تمتد المظاهر المختلفة للنظم الإقليمية.

وعلى سياق ذلك ذهب أحد المهتمين بالنظم الإقليمية إلى تحديد عناصر هذا المفهوم في إطار تعريفه للنظام الإقليمي بقوله: "هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أن يتسم بنمطية التفاعلات وكثافتها؛ مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز"(٨). وتبعاً لهذا التعريف يمكن حصر مجموعة من العناصر المميزة للنظام الإقليمي، وهي: تعدد الوحدات السياسية، إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الجغرافي، اعتراف داخلي وخارجي بأن الإقليم يشكل حالة مميزة من النظام الدولي، ونمط مكثف ومنتظم نسبياً من التفاعلات بين وحدات النظام.

وطبقاً لهذا التعريف وتلك العناصر، فإن النظام الإقليمي للخليج العربي تنطبق عليه هذه المعايير المحددة للنظم الإقليمية، ومن ثم فإن أمنه يصبح أمناً إقليمياً قد زادت أهميته لارتباطه بأمن الممرات الاستراتيجية التي يدخل ضمن أهم مناطقها ذات المجال الحيوي في العالم، لما تحتويه أراضي الدول الواقعة ضمن نطاقه من مخزونات نفطية وغازية، وهو الأمر الذي يجعله شأناً عالمياً يخرجه عن حدود إطاره الإقليمي.

تلك هي البيئة الإقليمية الخليجية أو النظام الإقليمي الخليجي الذي يتم من خلاله رصد العوامل أو المحددات المؤثرة في أشكال التفاعلات الأمنية، ويفضي تحليل تلك المحددات أو العوامل إلى بلورة أنماط تلك التفاعلات، كما تقوم بضبط تفاعلاتها. وإن أي تغير في هذه المحددات سوف ينعكس مباشرةً على شكل التفاعلات التي تحدث بين وحدات أو فواعل النظام الإقليمي للخليج العربي،

(٨) محمد السيد سعيد، (١٩٩٢م)، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، العدد (١٥٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٦.

وهي: (الإمارات، إيران، البحرين، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت)[٩]، وهي الدول أو الفواعل المتشاطئة على الخليج العربي.

وعلى ذلك فإن البيئة الإقليمية الخليجية تتكون أساساً من مجموعتين من الدول المتباينة في قدراتها الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ حيث برزت في المجموعة الأولى ثلاث قوى إقليمية (إيران، العراق، السعودية)، سعت الأولى لأداء دور القوة الإقليمية الساعية للهيمنة الإقليمية، في حين ارتأت الثانية القيام بدور المناوئ والمنافس الإقليمي الرافض لمساعي الهيمنة الإيرانية، بينما اكتفت الثالثة بلعب دور الموازن بين القوتين[١٠]. أما المجموعة الثانية فتتكون من الدول الخليجية الأخرى (الإمارات – البحرين – عمان – قطر – الكويت) التي تقل في إمكاناتها وقدراتها الجغرافية والبشرية عن المجموعة الأولى.

وتأسيساً على ذلك، يستدعي الأمر تحديد جغرافية هذا النظام وأهميته الاستراتيجية، وتعرف إمكانات وحداته الجغرافية والسكانية والاقتصادية، بغرض معرفة توزع القوى وتحديد أحجام وحداته السياسية وأوزانها.

إن الخليج العربي بحر شبه مغلق، امتداد مائي من المحيط الهندي في اليابسة، يفصل بين إيران وشبه الجزيرة العربية، ويمتد من شط العرب في

(٩) لمحاولة ضبط المصطلحات سوف نطلق كلمة «القوى الإقليمية الثلاث» على كل من: (إيران – السعودية – العراق)، و«الدول الخليجية الأخرى» على كل من: (الإمارات – البحرين – عمان – قطر – الكويت).

(١٠) تم اقتباس هذا التقسيم من ديفيد ما يرز الذي ميز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي في النظام الإقليمي (المهيمن، المساوم، الموازن)، وهذا القطاع المركزي قد استعان به مايرز من تقسيمات كانتري وسبيغل للنظام الإقليمي، التي حددها بثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع المركزي، القطاع الطرفي، نظام التدخل. انظر في ذلك:

- David Myers. (1991), Regional Hegemonos ,The perception and Strategic Response,Boylder Co,.West View Press, Colorado, P.46.
- Louis Controi and Steven Speigel. (1970), The International Politics of Regions, P.20.

شماله عند خط عرض ٣٠ شمالاً وخط طول ٤١ شرقاً إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض ٢٦ شمالاً وخط طول ٥٦ شرقاً. وتبلغ أبعاده ٨٠٠ كيلو متر طولاً، ويراوح عرضه بين ٢٩٠ كيلو متراً في قسمه الجنوبي و٤٧ كيلومتراً عند مضيق هرمز، في حين يراوح أقصى عمق له بين ٣٠٠ قدم في الجزء الجنوبي و١٢٠ قدماً في شمال الخليج. أما المساحة الإجمالية للخليج فتبلغ ٢٢٥ ألف متر مربع[١١]. والخليج العربي يشكل نقطة التقاء طرق المواصلات بين آسيا وإفريقيا وأوروبا؛ حيث يرتبط بخليج عمان وصولاً ببحر العرب، الذي يلتقي بدوره بالمحيط الهندي شرقاً، وبالبحر الأحمر غرباً عبر باب المندب، فهو بذلك حلقة اتصال تتحكم في طرق المواصلات التي تزود العالم الصناعي بالطاقة. ويسيطر الخليج العربي على أهم المضايق الدولية التي ينقل البترول من خلالها، وأهمها مضيق هرمز الذي وصفه روح الله روحاني بأنه «واحد من أحد عشر مضيقاً في العالم. ولكن هذا المضيق هو الأهم من الناحية الاقتصادية؛ لأنه يرتبط بمصالح حيوية»[١٢]. إن هذا الموقع الجيواستراتيجي المهم للخليج العربي جعله ساحة صراع، وتنافس دوليين، أثر على الخيارات السياسية للدول الخليجية، فأصبحت خياراتها متباينة بتباين مصالح القوى الدولية الكبرى، فتجذرت بذلك عوامل التنافس والصراع وتفوقت على عوامل التقارب والوفاق؛ مما زاد من كثافة التهديدات في هذه البيئة؛ الأمر الذي شكل بعداً من أبعاد أزمة الأمن في الخليج.

ومن جانب آخر، تتفاوت الدول الواقعة على الخليج العربي تفاوتاً كبيراً من حيث المساحة؛ فتبلغ مساحة الإمارات ٨٣,٦٠٠ كيلومتر مربع، وإيران ١,٦٤٨,٠٠٠ كيلومتر مربع، والبحرين ٧١١ كيلومتراً مربعاً،

(١١) قدري قلعجي، (١٩٩٢م)، الخليج العربي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص ٢٦. وكذلك عبدالخالق عبدالله، (١٩٩٨م)، النظام الإقليمي الخليجي، الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ص٣٠.

(١٢) روح الله روحاني، مضيق هرمز، مرجع سابق، ص٤٦.

والسعودية ٢,٢٥٠ مليون كيلومتر مربع، والعراق ٤٣٧ ألف كيلومتر مربع، وعمان ٣٠٩,٥٠٠ كيلومترات مربعة، وقطر ١١,٤٣٧ كيلومتراً مربعاً،والكويت ١٧,٨١٨ كيلومتراً مربعاً، وبذلك تبلغ مساحة النظام الإقليمي الخليجي أربعة ملايين و ٧٥٨,٠٦٦ كيلومتراً مربعاً، وعليه يظهر الخلل الواضح في تفاوت نسبة المساحة بين وحدات النظام الإقليمي الخليجي الثماني، وهذا التفاوت يؤثر من حيث الطبيعة الطبوغرافية من وجود الصحارى، وندرة الموارد المائية التي تتسم بها معظم الدول الخليجية، ويختلف الأمر في حالة كل من العراق وإيران حيث المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، وتوافر الموارد المائية من أنهار وغيرها، وتأثير ذلك على تنوع البيئة الجغرافية والمناخية، إضافة إلى نوع التضاريس من جبال وعرة، وسهول منبسطة كمحددات وكأبعاد لوجستية تحد من التهديدات أو قد تزيد منها، فالمساحة لا يمكن إنكار دورها في عمليات التفاعل في البيئة الخليجية. فالمملكة العربية السعودية قد شكلت ما نسبته ٤٧,٢٪ من إجمالي مساحة وحدات النظام، وتليها إيران بنسبة ٣٤,٦٣٪، وبذلك يستأثر البلدان بما يعادل ٨١,٨٣٪ من إجمالي مساحة الإقليم، في حين أن العراق لا تتجاوز مساحته ١٠٪. أما أصغر دول الإقليم مساحة فهي البحرين بنسبة ٠,١٣٪، ثم قطر ٠,٢٤٪، ثم الكويت ٠,٣٧٪، فالوحدات السياسية في النظام الإقليمي الخليجي تراوح نسبها المئوية بدرجات متفاوتة بين وحدات كبيرة ومتوسطة نسبياً وأخرى صغيرة، وبذلك يظهر الفرق الواضح في تفاوت نسبة المساحة بين وحدات هذا النظام، ولقد أفضت تلك الاختلافات في المساحة إلى فرز ثلاثة مستويات: وحدات تفوق المليون كيلومتر مربع، وهي السعودية وإيران بنسبة ٨١,٨٣٪ من إجمالي المساحة الكلية، ووحدات ما دون النصف مليون، وهي العراق وعمان بنسبة ١٥,٦٨٪، من إجمالي المساحة الكلية، وثالثة ما دون المائة ألف وهي الإمارات والكويت وقطر والبحرين بنسبة ٢,٤٩٪ ، بحسب ما هو موضح في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

القدرات والإمكانيات الجغرافية لوحدات النظام الإقليمي الخليجي

الرقم	الدولة	المساحة (كم)	النسبة المئوية للمساحة	طول الساحل (كم)	النسبة المئوية للساحل
١	الإمارات	٨٣,٦٠٠ ألفاً	١,٧٥	٨٠٠	٢٢,٧٢
٢	إيران	١,٦٤٨ مليون	٣٤,٦٣	١٢٠٠	٣٤,١٠
٣	البحرين	٧١١	٠,١٣	١٣٠	٣,٦٩
٤	السعودية	٢,٢٥٠ مليون	٤٧,٢	٥٥٠	١٥,٦٢
٥	العراق	٤٣٧ ألفاً	٩,١٨	٧٠ (*)	٢
٦	عمان	٣٠٩,٥٠٠ آلاف	٦,٥٠	٩٠	٢,٥٥
٧	قطر	١١,٤٣٧ ألفاً	٠,٢٤	٣٨٠	١٠,٨٠
٨	الكويت	١٧,٨١٨ ألفاً	٠,٣٧	٣٠٠	٨,٥٢
	المجموع	٤٠٧٥٨,٠٦٦	١٠٠	٣٥٢٠	١٠٠

المصدر: – المساحة تم تجميعها من: التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢–٢٠٠٣م، (فبراير ٢٠٠٣م)، دار الخليج للصحافة والطباعة و النشر، الشارقة، ص ص٢٣٣–٢٤٠.

– طول الساحل اقتبس من: عبدالخالق عبدالله، (٢٠٠٠م)، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص٣١، ما عدا الكويت والعراق فقد أخذت من: محمد عبدالله عبدالقادر، (٢٠٠٠م)، الحدود الكويتية – العراقية: دراسة في الجغرافية السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ص٢١٢.

وفي السياق نفسه، تتفاوت كذلك واجهات الدول المطلة على الخليج العربي من حيث امتداد سواحلها؛ فإيران تأتي في المقدمة بطول ١٢٠٠ كيلومتر، بنسبة ٣٤,١٪، وتأتي بعدها الإمارات بطول ٨٠٠ كيلومتر، بنسبة ٢٢,٧٢٪، ثم السعودية ٥٥٠ كيلو متراً بنسبة ١٥,٦٢٪. أما أقل الدول المطلة على الخليج من ناحية امتداد سواحلها فهي العراق الذي يبلغ طول سواحله ٧٠ كيلومتراً، بما يعادل ٢٪، ثم عمان بطول ٩٠ كيلومتراً بنسبة ٢,٥٥٪ تمثل إطلالتها الساحلية على مضيق

* ترى دراسة علمية موثقة أن الواجهة البحرية العراقية تبدأ من من النصف الغربي لشط العرب حتى خور أم قصر بطول (٧٠ كم)، ويمتد طولها نحو (٩٥ كم)، إذا ما أضيف إليه خور الزبير الذي يبلغ طوله (٢٥ كم)، وإذا ما أضيفت (١٤٠ كم) لتلك المسافة الواقعة من مدخل شط العرب وميناء البصرة، ليصبح إجمالي الواجهة البحرية العراقية (٢٥٠ كم). انظر: عبد الله يوسف الغنيم، إشراف وتقديم، (١٩٩٤م)، منافذ العراق البحرية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ص ص ٣٣ – ٧٧.

هرمز، بيد أن سواحلها الرئيسية تقع خارج الخليج العربي. فالإشكالية هنا تبرز من خلال مقارنة مساحة وطول سواحل كل من إيران والسعودية مقابل العراق الذي لديه التأثير والحضور ذاته لهاتين الدولتين في التفاعلات الأمنية والسياسية للنظام الإقليمي الخليجي، ودور ذلك في زيادة حدة التفاعلات الصراعية في هذا الإقليم، وما يفرزه من تحالفات.

وتأسيساً على ما تقدم من تحليل الموقع الجغرافي للنظام الإقليمي الخليجي، يمكن أن نخلص إلى أهميته الاستراتيجية وفقاً لما يلي:

- يعد موقع الخليج العربي الجيواستراتيجي ذا أهمية بالغة بإشرافه على أهم المضايق، ويعد المصدر الرئيس للطاقة العالمية. كما أنه حلقة وصل بين أوروبا ودول آسيا الوسطى، وجسر مهم للوصول إلى منطقة القوقاز. فهو يشكل كذلك بموقعه الجيواستراتيجي المميز والمؤثر حلقة الوصل بين وسط آسيا بمشرقها من جانب، وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط من جانب آخر.
- تدخل منطقة الخليج العربي ضمن دوائر استراتيجية متعددة، فهي تقع ضمن إطار ما يعرف في (حافة اليابسة **Rimland**) بحسب ما أوردها "**N. Spykman**" في نظريته، الذي اعتبر السيطرة عليها تمكنه من التحكم بمنطقة أوراسيا ومن ثم السيطرة على العالم، فتلك المنطقة تتسم بأزماتها الدائمة والمستمرة، مما حدا بـ"**Brzeinski**" إلى تسميتها (قوس الأزمات) المتمثلة في العالم العربي والإسلامي، والتي أطلق عليها الأمريكيون حديثاً مفهوم الشرق الأوسط الكبير، وهي بمنزلة نقطة السيطرة في العالم. كما تجاور منطقة الخليج العربي أيضاً نقطة (الارتكاز الجغرافي) في شرق أوروبا، التي أوضحها "**H. Mackinder**" في نظريته المعروفة بنظرية (قلب اليابس **Heartland**) بين أوروبا وآسيا، حيث فسر حركة التاريخ في ضوء الصراع بين قوى البر والبحر، ولقد أثرت نظريته تلك على الفكر الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين في الصراع العالمي للسيطرة عليها، حيث إن السيطرة على قلب اليابس تمكنه من السيطرة على أوروبا والعالم.
- إن موقع الخليج العربي الجيواستراتيجي قد ربط بين مفاهيم أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر وأمن آسيا الوسطى باعتبارها مجالاً حيوياً له.

- أهميته كنقطة توازن مركزية لموقعها على الخليج العربي الذي تتلاقى فيه المصالح الكونية، ودخوله لحيز ما أطلق عليه منطقة التصادم أو الارتطام (**Crush Zone**) التي أدت دوراً عالمياً ودولياً أكثر خطورة من حيث التقاء مصالح الدول مجتمعة قديماً وحديثاً، وباعتباره عقدة بحرية وبرية وجوية (نقطة التقاء طرق المواصلات، نقطة تداخل الحضارات، نقطة تجمع الطاقة من غاز ونفط)؛ مما أهله ليكون مركز التقاء المصالح الاقتصادية والاستراتيجية العالمية.

ونستنتج مما سبق أن الموقع الجيواستراتيجي للخليج العربي كان نتاج تفاعل العناصر المادية والمعنوية والنظامية التي أدخلته ضمن دائرة استراتيجية مهمة من حيث أهميته الجغرافية (خطوط إمـدادات ومواصلات)، وبمكانته الاقتصادية (ثروات هيدروكربونية ومعدنية)، وموقعه الاستراتيجي في منطقة أوراسيا (آسيا وأوروبا)، وعلى خط الحرير (طرق التجارة القديمة) الذي يمتد من الصين شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً؛ وهو الأمر الذي أكده معظم المؤرخين المختصين[١٣] بقولهم: إن اقتصاديات دول الخليج العربي في العصور الحديثة كانت ترتكز في تجارتها الدولية على منفذين استراتيجيين، هما: المنافذ البرية الأفقية عن طريق وادي الرافدين وبلاد الشام نحو منافذ البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، والمنفذ البحري العمودي عبر الخليجين العربي والعماني نحو بحر العرب والمحيط الهندي إلى كل من قارتي آسيا وإفريقيا.

أما المكون السكاني لوحدات النظام الإقليمي الخليجي فإنها قد ارتفعت من ٢٦ مليون نسمة في خمسينيات القرن الماضي إلى ما يقارب ٦٦،٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٠م؛ أي بنسبة ٣,٩٪، حيث زاد عدد السكان في الستينيات إلى ٣٤ مليوناً ثم إلى ٤٦,٥ مليوناً في سبعينيات ذلك القرن، وبزيادة تصاعدية من ٧,٦ ٪ ثم ٧,٣٪ ثم ٧٪. ويكشف تحليل توزع القوة السكانية داخل البيئة الخليجية عن نمط شديد

(١٣) سيَّار كوكب الجميل، (٢٠٠٣م)، المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (٨٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص١٧.

من الخلل، إذ تركزت هذه القوة في ثلاث دول: إيران والعراق والسعودية على التوالي، وهذا النمط يتماثل بدرجة أو بأخرى مع المعطيات الجغرافية للمساحة داخل تلك البيئة. ولقد سيطرت الوحدات الثلاث المذكورة على معظم مساحة الإقليم، حيث شكلت ما نسبته ٩٦,٧٪ من حجم القوة السكانية لتلك البيئة في عام ١٩٥٠م، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٩٦,٥٪ في عام ١٩٦٠م، وإلى ٩٥,٤٪ في عام ١٩٧٠م، ثم إلى ٩٣,٩٪. كما هو موضح في الجدول رقم (٢) :

الجدول رقم (٢)

الإمكانيات السكانية (السكان بالمليون)

الرقم	السنة / الدولة	١٩٥٠م	١٩٦٠م	١٩٧٠م	١٩٨٠م
١	الإمارات	٧٠ ألفاً	١٠٠ ألف	٢٥٠ ألفاً	١
٢	إيران	١٦,٤	٢١,٦	٢٨,٩	٣٩,٣
٣	البحرين	١١٠ آلاف	١٦٠ ألفاً	٢٢٠ ألفاً	٣٥٠ ألفاً
٤	السعودية	٣,٧	٤,٧	٦,١	٩,٩
٥	العراق	٥,٢	٦,٨	٩,٤	١٣,٢
٦	عمان	٤٩٠ ألفاً	٦٠٠ ألف	٨٧٠ ألفاً	١,٢
٧	قطر	٣٠ ألفاً	٥٠ ألفاً	١١٠ آلاف	٢٣٠ ألفاً
٨	الكويت	١٥٠ ألفاً	٢٩٠ ألفاً	٧٥٠ ألفاً	١,٤
	المجموع	**٢٦,١٥**	**٣٤,٣**	**٤٦,٥١**	**٦٦,٤١٠**

المصدر: التقرير الاستراتيجي الخليجي (٢٠٠١-٢٠٠٢م)، (يناير ٢٠٠٢م)، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ص٢٩٧.

ومن جانب آخر فقد اتسمت درجة توزع الأوزان الاقتصادية في دول البيئة الخليجية بالتباين، حيث ظهر ذلك جليّاً في نتائج الدراسة التي خلص إليها جمال زهران في تحليله للقدرات الاقتصادية للدول العربية، معتمداً بذلك على اثني عشر مؤشراً، هي: الناتج القومي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، معدل النمو السنوي للإنتاج، حجم المديونية، معدل الاستهلاك السنوي، حجم العمالة، ميزان المدفوعات، الإنفاق على البحث العلمي، درجة الاكتفاء الذاتي للحبوب،

إنتاج الطاقة، المعادن الرئيسية، إنتاج الصلب[١٤]. وجاءت النتائج الإجمالية لتلك المؤشرات تنازلياً على النحو الآتي : العراق (٣٠,٨)، السعودية (٢٧,٥)، الإمارات (٢٤،٨٧)، إيران (٢٣,٧)، الكويت (١٩,٩)، البحرين، (١٦,٦)، قطر (١٤,٢٥)، عمان (١٢,٨).

وفي دراسة أخرى قامت بتحليل نتائج الدراسة السابقة، قسم «محمد السعيد إدريس» أوزان القوة الاقتصادية في النظام الإقليمي من حيث (الناتج القومي الإجمالي، حجم الإنتاج النفطي واحتياطاته) إلى ثلاثة مستويات[١٥]:

- **المستوى الأول:** ويضم السعودية وإيران والعراق كدول تمتلك أعلى قدر من عناصر القوة الاقتصادية بشكل عام، أما إذا ما قيست تلك القوة إلى تنويع الاقتصاد فإن الترتيب يكون إيران ثم العراق ثم السعودية.
- **المستوى الثاني:** يضم الإمارات والكويت، كدولتين تمتلكان قوة اقتصادية متوسطة لها القدرة على المنافسة مع دول المستوى الأول.
- **المستوى الثالث:** يضم قوة اقتصادية أدنى، ويشمل عمان وقطر والبحرين.

وتبعاً للشرح السابق حول تنوع الهياكل الاقتصادية بين وحدات النظام الإقليمي، وكذلك درجة توزع الأوزان الاقتصادية للقوة في هذا النظام، يتضح أن تباين القوة الاقتصادية هو السمة البارزة فيه؛ مما يزيد ذلك من طبيعة ودرجة التفاعلات الأمنية الناتجة من واقع المشكلات الاقتصادية المتنوعة داخل دول النظام، وانعكاساته على كفاءة الأداء الاقتصادي في هذه الدول.

إن الإنفاق العسكري يعكس درجة التطوير في التسلح والإعداد والتنظيم، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعاملين رئيسيين، أحدهما: يتعلق بحجم المخاطر

(١٤) جمال علي زهران، (١٤–١٦ ديسمبر ١٩٩١م)، «مستقبل العلاقات العربية – العربية في ضوء المعادلة بين توازن القوى وتوازن المصالح»، ورقة بحثية مقدمة إلى: المؤتمر الخامس للبحوث السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ص١٢–١٦.

(١٥) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (٢٠٠٠م)، النظام الإقليمي للخليج، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص١٣٥–١٥٣.

والتهديدات التي تواجه النظام الإقليمي، والآخر: يتعلق بقدرته الاقتصادية على تحمل عبء النفقات العسكرية.

وعليه، فإن التهديدات والقدرة الاقتصادية تمثلان المحرك الرئيسي لعملية الإنفاق العسكري، ويمكن كشف ذلك من خلال قياس هذا الإنفاق عبر ما يخصص من الناتج القومي الإجمالي من ناحية، ودرجة الإنفاق العسكري قياساً بالإنفاق العام الحكومي من ناحية أخرى، وبالنظر إلى البيئة الخليجية يمكن إيضاح الإنفاق العسكري لوحداته خلال الأعوام ١٩٧٠م – ١٩٧٥م– ١٩٨٠م بحسب الجدول رقم (٣) :

الجدول رقم (٣)

الإنفاق العسكري في البيئة الخليجية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والإنفاق الحكومي العام

الدول / العام	١٩٧٠م		١٩٧٥م		١٩٨٠م	
	الناتج الإجمالي	الإنفاق العام	الناتج الإجمالي	الإنفاق العام	الناتج الإجمالي	الإنفاق العام
السعودية	١١,٠٨	٢٧,٥	٩,٧	٣٧ر–	١٦,٦	٢٦,٧
عمان	١١,٦	٦٠,٢	٣٣,٣	٤٧,٩	١٩,٧	٤٩,٦
الكويت	٣,٩	٧,٦	٥,٩	١٧,٨	٣,٥	١١ ر–
قطر	–	–	–	–	–	–
البحرين	–	–	١,٦	٤,٩	٤,٨	١٥,٧
الإمارات	–	–	٠,٤	١٠ر–	٥,٨	٤١,٤
العراق	١١,٢	٣٧,٦	١١,٧	٢٠,٣	٦,٣	٢٦,٩
إيران	٦,٦	٢٦,١	٠,١٣ –	٣٢,١	٥,٤	١٩,٧

المصدر: عبدالرزاق فارس الفارس، (مايو ١٩٩٣م)، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي، (١٩٧٠–١٩٩٠م)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد (١٧١)، ص١٤١.

ووفقاً للجدول السابق يتضح أن ثلاث وحدات من النظام الإقليمي الخليجي (السعودية، عمان، العراق) قد أفردت لعملية الإنفاق العسكري نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي، في حين استحوذ الإنفاق العسكري على نسبة عالية كذلك من الإنفاق الحكومي العام وذلك لسنة ١٩٧٥م، ومن الملاحظ أن

عمان قد خصصت أكثر من نصف موازنتها العامة ٦٠,٢٪ للإنفاق العسكري؛ نظراً للتهديدات التي يواجهها النظام السياسي من خطر قوات الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (ثورة ظفار)، وعلى الرغم من زوال التهديد، فإن هذا الإنفاق الحكومي لم يتراجع كثيراً في السنوات ١٩٧٥–١٩٨٠م إلا بمعدل أقل بقليل من نصف الإنفاق الحكومي العام. ويلاحظ كذلك تذبذب عمليات الإنفاق العسكري بالنسبة لكل من الناتج القومي الإجمالي، والإنفاق الحكومي العام في ارتفاع نسبته في عام ١٩٧٥م عن السنتين ١٩٧٠–١٩٨٠م على الرغم من عدم تدني نسبة الإنفاق العسكري عن ربع الموازنة وخاصة في كل من السعودية والإمارات وإيران والعراق.

المبحث الأول

الإطار النظري للمفاهيم:[١٦]

إن الإطار الفكري لتعريف المفاهيم من القضايا الأساسية في العلوم الاجتماعية سواء كان ذلك على الصعيد النظري أم الإجرائي، فالحد الأدنى لسلامة المنهج العلمي الذي تقوم عليه أي دراسة ينبغي أن يبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها، فالمعارف والعلوم المنظمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم، ويأتي هذا الارتباط بوصفها أدوات معرفية ومفردات للغة هذه المعارف، فعدم التقيد بمدلولاتها الاصطلاحية ينتج عنه فوضى مصطلحية؛ لكونها الإطار الفكري الذي تقوم عليه مجموعة من المعارف المترابطة.

إذن، فإن أهم قضايا البحث العلمي قضية تكوين المفاهيم، فمن خلالها يستطيع الباحث النقدي أن يحلل أي دراسة عن طريق الكشف عن تاريخ المفهوم ونشأته وتطوره وما ارتبط به من مفاهيم أخرى. فاستخدام المفهوم ليس مجرد مسألة لغوية، ولكنه في الحقيقة القاعدة الأمبريقية للعلم.

(١٦) لا تسعى الدراسة – بطبيعة الحال – إلى طرح التأصيل النظري المعمق لهذين المفهومين، بقدر ما تسعى إلى مجرد تسليط الضوء بشكل مختصر للدلالة عليهما.

وعليه، فإن هذا المبحث يسعى الباحث من خلاله إلى تحديد عناصر مفهومي (التحالف) و(توازن القوى).

١- مفهوم التحالف:

«الحلف» في اللغة هو عهد يكون بين الناس، وحالفه: أي عاهده، وتحالفوا: أي تعاهدوا. فـ «التحالف» في أبسط معانيه هو عملية سياسية تقوم على اتفاق تلتزم أطرافه بمقتضاه بالعمل سوياً والتعاون، لتنسيق الجهود لإنجاز مهام مرحلية تؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية التي أنشئت أو قامت عليها عملية التحالف. فهو بذلك يعبر عن التزام مجموعة من الدول بتنظيم تعاونها ضد دولة أو أخرى في ظروف معينة، عبر اتفاق وحدتين سياسيتين أو أكثر بالتعاون المتبادل، أو التحرك في المجال العسكري بغية التصدي للخطر المشترك.

ولقد تعددت التعريفات حول تفسير مفهوم (التحالف)، فمنهم من ربط التحالف بالحرب من خلال تعريف قاموس العلوم السياسية "علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الأطراف المعنيُّون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب"(١٧). في حين اعتبره **David Edwards** أنه التزام سياسي وعسكري "دلالة على التزام تعاقدي من النوع السياسي والعسكري المتبادل بين عدد من الدول، موجه ضد دولة محددة ولو لم تكن مسماة ... وعادةً ما تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية"(١٨). وكذلك من جعله عامل توازن "يجمع بين دولتين أو أكثر في حلف لمواجهة قوة أخرى، وذلك تحقيقاً للتوازن بينهما"(١٩). ومنهم من ذهب في تعريفه لمفهوم التحالف من منطلق عسكري بحت بقوله: "معاهدات تحالف ذات طابع عسكري، تبرم بين دولتين أو أكثر للتعاون في تنظيم مشترك بينها ... فالأحلاف العسكرية

(17) Joseph Dunner. (1965), Dictionary of Political Science , London ,Vision Press Ltd ,.P.16.

(18) David Edwards. (1969), International Political Analysis, Holt Rinehart and Winston Inc, .N.Y, P.206.

(١٩) ناصيف يوسف حتى، (١٩٨٥م)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١٦٣.

تبرم بين دولة كبرى وبعض الدول الصغرى ... وتتضمن هذه المعاهدات تحالفاً عسكريّاً للدفاع المشترك والاحتفاظ بقواعد عسكرية في أراضي الدول الصغيرة مع السماح للدول الكبرى بحرية استخدام الموانئ والمطارات والمواقع الاستراتيجية"(٢٠).

وعلى السياق ذاته، فقد ارتبطت مفاهيم أخرى بمفهوم التحالف من حيث طبيعة التشابه بينها، لكونها تسعى لتحقيق مصالح مشتركة، فمنها مصطلح «الائتلاف» (**Coalition**) وهو عملية تعاونية بين وحدتين أو أكثر تقوم على أساس تفاهمات سياسية غير رسمية بينهما لتحقيق هدف واحد عبر الاستخدام الجماعي للقدرات لتنفيذ قرار معين متفق عليه. وهنالك أيضاً مفهوم "الانحياز" (**Alignment**) فهو تشابه السلوك الخارجي لمجموعة من الدول تجاه دولة أو دول أخرى، يتم تفعيل عمليات التنسيق بينها لتقريب مواقفها وسياساتها تجاه الأطراف الأخرى. ولكن مفهوم التحالف؛ وإن اتفق مع المفهومين السابقين في تحقيق المصالح المشتركة، بيد أنه يختلف معهما في بعض النواحي بدءاً من كونه ذا طبيعة رسمية بارتكازه على معاهدات مكتوبة وموثقة تفترض التزامات متبادلة بين أطراف التحالف، ومروراً بتفرد التحالف بوظيفته العسكرية والأمنية، ووصولاً بكونه إحدى أدوات السياسة الخارجية لصيانة الأمن القومي من التهديدات الخارجية.

فالتحالفات – بشكل عام – لا تنشأ استجابة لمبادئ وقيم كمرتكزات لقيامها، بل تنشأ كنتيجة لدوافع وضرورات تستدعي قيامها، وبذلك تعددت دوافع قيام تلك التحالفات بحيث اتخذت أشكالاً متنوعة وفقاً لدوافعها، منها: أحلاف عقائدية، أحلاف ثنائية أو متعددة الأطراف، أحلاف فعالة أو غير فعالة، أحلاف مؤسسية أو غير مؤسسية، أحلاف هجومية وأخرى دفاعية، أحلاف مؤقتة أو دائمة، أحلاف محددة الأهداف وأخرى ذات أهداف عامة. وفي مقابل ذلك تنوعت وظائف الأحلاف التي قامت على ضوئها، ومنها على سبيل الدلالة لا

(٢٠) أحمد عطية الله، (١٩٨٠م)، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٤٠.

الحصر: تنمية القوة لدواعي الردع، اعتبارات توازن القوة، الهيمنة والسيطرة على المتحالفين لكسب الهيبة والمكانة الدولية(٢١).

ووفقاً لما تم استعراضه من تعريفات حول هذا المفهوم وما ارتبط به من مفاهيم أخرى، ومن طبيعة أنواعه ووظائفه؛ يتضح أن التحالفات تتخذ صيغاً متنوعة، منها ما هو عسكري أو على شكل تحالفات سياسية تسعى لتحقيق أهداف متفق عليها سلفاً، كما تتضمن أنواعاً عديدة ووظائف متعددة. بيد أن ما يتعلق بهذه الدراسة هو التركيز على دور التحالفات في عمليات توازن القوى، والارتباط هنا في سعي التحالف لزيادة فعالية الردع، وبما أن الردع يعد إحدى ركائز سياسة توازن القوى، فعليه يمكن اعتبار التحالف إحدى أدوات تحقيق توازن القوى، ناهيك عن هدف إقامة التحالفات في بعض مناطق النفوذ التابعة للقوى الإقليمية والدولية، حيث تهدف في المقام الأول إلى الإبقاء على توازن القوى بينها، وفي ذلك يرى **Waltz** أن التحالف عنصر متغير أساسي في نظام توازن القوى(٢٢)، ويتضح هذا المتغير في الطبيعة البنيوية للنظام بدءاً من ظهور ولاءات جديدة تختفي القديمة منها، مروراً بفرض وحدة سلوكية للدول المتحالفة بغض النظر عن مرجعيتها الأيديولوجية: السياسية منها أو الاقتصادية، وصولاً إلى فرض قيود على الخيارات السياسية المتاحة للدول المتحالفة، وانتهاءً بالتقيد – ولو في حدوده الدنيا – بقائمة الأولويات المعدة سلفاً في السياسية الخارجية لحلفائها.

(٢١) حول التأصيل النظري لأشكال التحالفات وطبيعة وظائفها انظر كلاً من – ممدوح محمود مصطفى، (١٩٩٧م)، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة. وكذلك محمد عزيز شكري، (يوليو ١٩٧٨م)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، وكذلك:

- Robert Osgoods. (1984), The Nature Alliances, in: Robert Mathew, Arthur Fubinoff and Janice Gross Stein (eds). International Conflict and Conflict Management Scarborugh, Ontario: Prentice-Hall of Canada Inc.

(22) Waltz ,Kenneth .(1979) ,Theory of International Politics ,Reading Addison, Wesley ,P.64.

٢- مفهوم توازن القوى[٢٣]:

إن مفهوم «توازن القوى» من أكثر المفاهيم انتشاراً واستخداماً، وقد استمد أصوله الفكرية من النظريات المختلفة في شتى العلوم، حيث لا يوجد اتفاق على مفهومه؛ إذ ظل من أكثرها غموضاً، وهو الأمر الذي جعل **Richard Little** يؤكد صعوبة تفسير هذا المصطلح من الناحية العملية كونه مفهوماً مجازيّاً[٢٤]، وعليه يبدو أن «توازن القوى» هو مفهوم أكثر تعقيداً في دراسة العلاقات الدولية مما هو في مجالات أخرى.

فلفظ «التوازن» في اللغة مشتق من الفعل (وازن)؛ أي التساوي بين شيئين، لتوضيح تعادلهما من عدمه. وفي ذلك يقول «ابن منظور»: "التوازن من فعل وازن ... ووازنت بين الشيئين موازنة ووزاناً، وهو يوازن هذا إذا كان على زنته أو كان محاذيه". كما أنه مشتق من العدل "ووازنه: عادله وقابله، وهو وزنه ووازنه ويوازيه، أي قبالته"[٢٥]. وكذلك قد يكون الوزن هو الثقل والخفة، أي الوزن ثقل الشيء بشيء مثله، فتوازنه أو تقابله أو تعادله[٢٦]. فالتعريف اللغوي للتوازن هو السعي إلى التعادل والتساوي سواء في النوع أو الجنس أو الصفة.

---

(٢٣) للتوسع حول التأصيل النظري والأطر الفكرية لمفهوم توازن القوى يمكن الرجوع إلى ما كتب حول هذا المفهوم في كل من:

- Little, Richard. (2007), The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models, Cambridge University Press, U.K.
- Mearsheimer, John. (2001), The Tragedy of Great Power Politics, W.W. Norton and Co., N.Y.
- Waltz, Kenneth. (1979), Theory of International Politics, op.cit.
- Bull, Hedley. (1977), The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Palgrave Publishes Limited, Formerly Macmillan Press.
- Morgenthau, Hans. (1973), Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th edn, Alfred Knopf, N.Y.

(24) Little ,Richard. (2007), The Balance of Power in International Relations ,Ibid.

(٢٥) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، (١٩٨٥م)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.

(٢٦) محمد مرتضى الزبيدي، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الكويت، الكويت.

وفي هذا السياق، يرى **Geoffrey Stern** أن توازن القوى قد يستخدم كمصطلح وصفي، يصف أنواع توزع القوى فيما إذا كان متوازناً أو غير متوازن، وهو بذلك يشير إلى نوع من الرسم لصورة فكرية عن حالة العلاقات الدولية في وقت محدد. وقد يستخدم كمنهج سياسي يتمتع فيه النظام بشكل عام بأسبقية على العدالة[٢٧]. فهو بذلك ميل نمط تفاعلي بين الدول إلى تقييد أو الحيلولة دون السعي لتحقيق الهيمنة، مما ينجم عنه توازن بصورة عامة. وعلى هذا فهو محاولة مقصودة لمنع السيطرة أو الغلبة.

وفي أدبيات السياسة الدولية، استخدم مفهوم «التوازن» بمعانٍ مختلفة، فمنهم من اعتبره مرادفاً لحالة الاستقرار، والميل للعودة إلى هذه الحالة إذا اختل هذا التوازن. في حين رأى آخرون أنه مرادف لحالة التعادل والتكافؤ بين قوى متضادة بينها قدر من الترابط. وآخرون جمعوا بين التعادل والاستقرار، ليعرفوا مفهوم التوازن بأنه حالة الاستقرار الناشئ عن تعادل قيم مضادة، بينها قدر من الارتباط. كما اتجه البعض إلى تقديم التوازن كمفهوم مرادف للاعتماد المتبادل بين الظواهر، وقد يكون هذا الاعتماد ثابتاً؛ أي وجود ظواهر معينة تفضي بالضرورة إلى وجود ظواهر أخرى، أو قد يكون الاعتماد المتبادل متحركاً؛ بمعنى أن أي تغيير أو تفاعل في ظواهر معينة يتبعها تغيير آخر في ظواهر أخرى[٢٨].

ومن جانب آخر حدد **Ernst Hass** ثمانية استخدامات مختلفة لمفهوم ميزان القوى: كصورة من صور توزيع القوة في النظام الدولي، وكحالة من التعادل والتكافؤ في القوة، الهيمنة، الاستقرار والسلام، عدم الاستقرار والحرب، كتعبير عن سياسات القوة، وكقانونٍ طبيعيٍّ لتاريخ العلاقات الدولية، وكنظام أو موجه لسياسات

(٢٧) جيفري ستيرن، (٢٠٠٤م)، «تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية»، ترجمة وإصدار مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ص ٢١٨-٢٢٣.

(٢٨) محمد السيد سليم، (ربيع ١٩٨٩ م)، «مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية»، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الكويت، ص ١٥٥.

الدول[٢٩]، في حين أشار **Michael Sheehan** إلى تسع طرق مختلفة لاستخدامات توازن القوى: التميز في التنوع القائم للقوة، القدرة على لعب دور خاص في صيانة التوزيع المتعادل للقوة، استئثار القوى العظمى بالتساوي على حساب الدول الضعيفة، الحفاظ على هامش من القوة تجنباً لخطر التوزيع غير المتعادل للقوة، توزيع متعادل للقوة، ضرورة وجود توزيع القوة بالتساوي، توزيع ممكن للقوة، التوجه العام في السياسة الدولية للوصول إلى توزيع عادل للقوة، السيطرة[٣٠].

وطبقاً لذلك فإن التعريفات المتعددة لمفهوم «توازن القوى»، قد تمحورت حول الاتجاهات سالفة الذكر في توضيح هذا المفهوم. فقد عرفه البعض بأنه مرادف للاستقرار، فالجسم يكون في حالة توازن إذا ظل هذا الجسم مستقراً سواء كان ثابتاً أم متحركاً[٣١]. في حين أشار **Morgenthau** إلى أن ميزان القوى هو "منع أي عنصر في النسق الدولي من السيطرة على باقي العناصر"[٣٢]. ولقد فسر ذلك القول **Sidny Fay** بقوله: "إن ميزان القوى يعني التعادل بين قوة أعضاء المجتمع الدولي لمنع أيٍّ منهم من أن يكون قوياً لدرجة فرض رغبته على الآخرين"[٣٣]. وعلى النمط ذاته يرى **Hedley Bull** أنه "حالة لا تكون فيها أي دولة بمفردها في وضع تتمتع فيه بالتفوق وتستطيع أن ترسم القانون للآخرين"[٣٤]، فيما اعتبره البعض أداة "أو

(29) Hass, Ernst. (1972), The Balance of Power :Prescription, concept or propaganda «in :Pfaltzgraff ,Jr .R) .ed , (Politics and International System) J.B. Lippincott Co ,.New York ,P.452-480.

(30) Sheehana, Michael. (1996), The Balance of Power: History and Theory, Routledge, London – N.Y, P.141

(٣١) مصطفى كامل محمد، (١٩٩٥ م)، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٦.

(32) Morgenthau, Hans. (1973), Politics Among Nations :The Struggle for Power and Peace ,op.cit.

(٣٣) كاظم هاشم عطية، (١٩٩٧ م)، العلاقات الدولية، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، ص ٩٣.

(34) Bull, Hedley. (1977), The Anarchical Society :A Study of Order in World Politics ,op.cit.

الميكانيزم التي تستطيع الدول بواسطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي القائم ...، وأن تحمي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوة دولية متفوقة عليها"[٣٥]. وعلى ذلك فإن توازن القوى يعتبر منظماً لصراعات القوة بين الدول لحماية كيانها ضد الأخطار التي تتهددها من قوى متفوقة عليها سواء كانت دولية أم إقليمية.

ونخلص من التعريفات السابقة، إلى أن مفهوم توازن القوى ذو مدلولين: علمي وآخر نمطي، فالمدلول العلمي لتوازن القوى يتمثل في الوصف الواقعي لصورة توزيع القوة (أي بما هو كائن بالفعل)، وهو التوازن الذي يحدث بصورة تلقائية، دون أن تسعى الدول لتحقيقه، وبذلك يشير **Spykman** إلى أنه ليس هدفاً بقدر ما يتحقق نتيجة محاولة كل دولة الإخلال بهذا التوازن لتحقيق هامش من التفوق النسبي في القوة لصالحها[٣٦]. أما المدلول النمطي لميزان القوة، فيعني النظر إليه كسياسة (أي بما يجب أن يكون)، وهو بذلك برنامج عمل توجهه مجموعة من القواعد النمطية التي تحتوي على مجموعة من الأهداف المقررة سلفاً، إضافة إلى الوسائل الفنية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بأعلى درجة من الفعالية، وترمي تلك الأهداف إلى الإبقاء على الوضع الراهن؛ لحماية استقلال الدولة التي تسلك هذه السياسة، أو الإبقاء على النظام الدولي أو الإقليمي ذاته من خلال منع أي محاولة للهيمنة تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول[٣٧]؛ أي أن مفهوم توازن القوى – بحسب المدلول النمطي– ليس مفهوماً ميكانيكياً يتم بشكل تلقائي، بل يجب تسخير الجهود السياسية والدبلوماسية باستمرار لتعمل على إيجاد مناخ يشجع على المرونة والثقة بين الدول.

---

(٣٥) إسماعيل صبري مقلد، (١٩٨٢ م)، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ص٧٩.

(36) Spykman, N. (1963), "The Balance of Power as Policy", in: Hartmann, Frederick, (ed), World in Crisis, The Macmillan Co, London, P.209.

(٣٧) محمد طه بدوي، (١٩٧٦ م)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية،ص ص٢٥٢–٢٥٣.

وعلى ذلك فإن التحليل في هذه الدراسة سوف يرتكز على المزج بين المدلولين العلمي والنمطي لدراسة شكل التحالفات والتوازنات في البيئة الأمنية الخليجية، مع تأكيد أن توازن القوى ليس حلاً مثالياً للحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي، فهو يمكن أن يكون الوسيلة الفعالة للحد من الصراع بين القوى الرئيسية، عن طريق عدم قبول المخاطر، وعدم التأكد من نتائج الصراع.

وبناءً على ما تم استعراضه لمفهوم التحالف وتوازن القوى، يتضح أن الفكرة الرئيسية التي استند إليها مبدأ توازن القوى، وجود إمكانات قوة تفوق ما يستدعيه الدفاع عن الأمن القومي للدول التي تمتلك هذه الإمكانات، مما يرسخ النزعة إلى العدوان، والرغبة في ممارسة سياسات التوسع، الأمر الذي يتطلب ردع هذا السلوك في إيجاد قوة مضادة مساوية لها أو متفوقة عليها، خاصة في ظل عجز الدول الأخرى التي تتعرض لمثل هذا السلوك التوسعي أو العدواني عن وقف هذا التهديد بقدراتها الذاتية، وإن الأداة التي يمكن اللجوء إليها هي التحالف مع الآخرين. حيث إن القوة التي يوفرها هذا التحالف تستطيع ردع هذا التوسع والاعتداء. ووفقاً لذلك فإن الصراع والردع يمثلان إحدى الركائز الأساسية لتوازن القوى؛ ذلك أن التحالف له الدور الرئيسي في زيادة فعالية الردع لتحقيق الدول أمنها القومي، كما أن جوهر الأحلاف ينطلق من افتراض أن أصل العلاقات الدولية هو الصراع في ظل فوضوية النظام الدولي. وعليه، يمكن اعتبار التحالف إحدى أدوات تحقيق توازن القوى[٣٨]. فالتحالف يراد به

(٣٨) تعددت الأدوات لتحقيق توازن القوى بحسب العديد من المصادر، بيد أنها أجمعت على بعض منها مثل: (التحالف، التدخل، التعويض، مناطق النفوذ، المناطق العازلة). كما أن هناك آليات أخرى متبعة للاحتفاظ بنوع من التعادل القائم، هي: المساومة الدبلوماسية (سراً وعلانية)، تسوية النزاعات قضائياً، نزع التسلح انتقائياً أو إجرائياً، مبيعات السلاح وسباقات التسلح، كما يمكن اللجوء للحرب كآلية سواء في حفظ التوازن أو انهياره. وفي ذلك انظر:

- جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.
- ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي، مرجع سابق، ص ص١٠٣-١٢٠.
- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص ص١٨٧-١٨٨.

هنا الوصول إلى نقطة التعادل، حيث أوضح **Richard Little** أنه إذا تحالفت دولتان أو أكثر فإن ميزان القوى يميل لمصلحتها، بيد أنه في الوقت نفسه يمثل تهديداً للدول الأخرى ويدفعها للتحالف معاً؛ مما يعيد التوازن (انظر الشكل رقم ٢-أ). أما إذا بدأت إحدى الدول في زيادة قدراتها العسكرية وأبدت ميولاً للهيمنة فإن الميزان يميل لصالحها. وعلى ذلك، فإن الحلفاء يخافون على أمنهم فيعمدون إلى الاصطفاف في ما بينهم؛ مما يؤدي إلى عودة الميزان مرة أخرى إلى نقطة التعادل (انظر الشكل رقم ٢-ب)[٣٩].

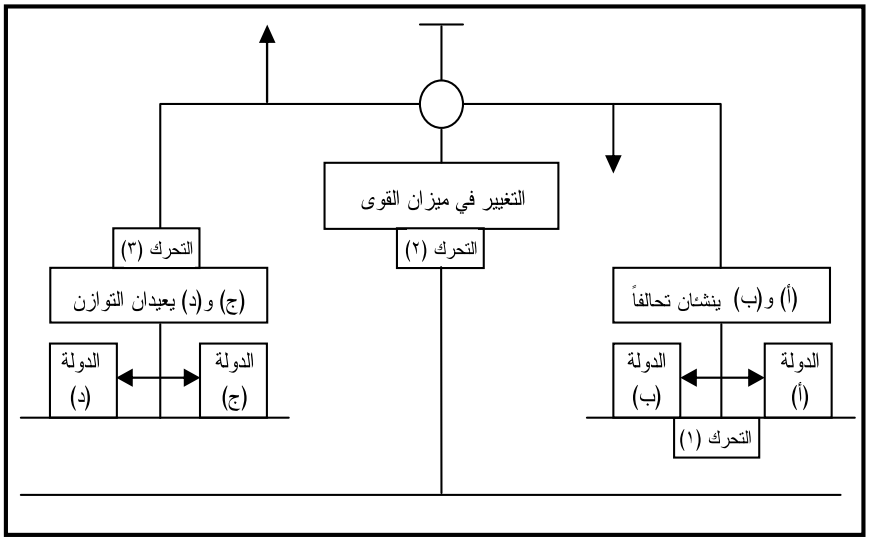

الشكـــل رقم (٢-أ)

(٣٩) للمزيد من من الشرح حول تلك العملية انظر:

- Little, Richard. (2007), The Balance of Power in International Relations, Ibid. P.65.

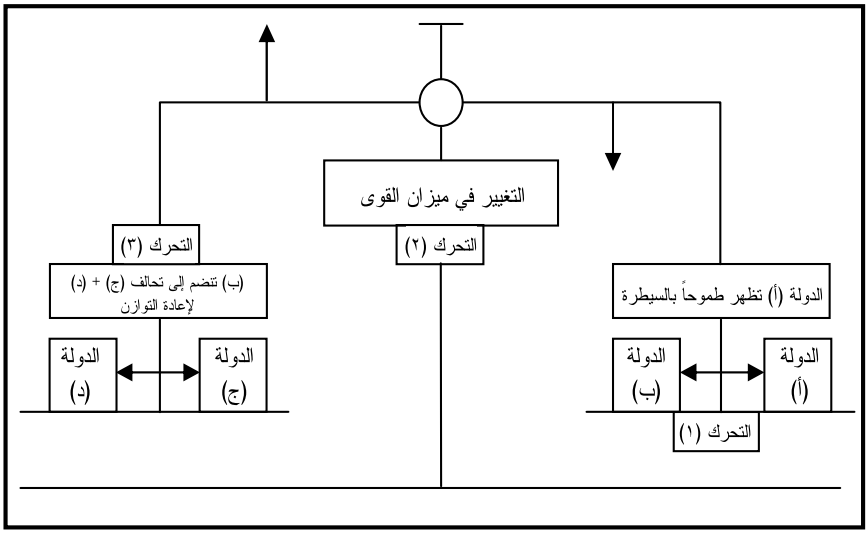

الشكـــل رقم (٢-ب)

من هنا يتضح عامل الارتباط الوثيق بين التحالفات والتوازنات بوصفها عمليات سياسية، يمكن استخدامها مستوى لتحليل وقياس درجة وطبيعة التفاعلات في النظم الإقليمية، والتفاعلات الأمنية في البيئة الإقليمية الخليجية بشكل خاص؛ نظراً لأن شكل التحالفات والتوازنات أحد أهم العوامل الرئيسية التي تحدد أنماط التفاعلات (صراعية، تنافسية، تعاونية)؛ حيث تؤدي دوراً واضحاً في التأثير على العمليات التفاعلية التي تحدث بين وحدات النظام الإقليمي. بيد أن هذا الدور يتوقف على طبيعة التحالفات وأشكالها ووظائفها لتحقيق هذا التوازن بين الأطراف المتحالفة.

المبحث الثاني

التحالفات والتوازنات الناتجة من أثر الانسحاب البريطاني

لقد أوجد الإرث الاستعماري في البيئة الأمنية الخليجية مشكلات هيكلية متنوعة، عملت على زيادة التهديدات وانعكاساتها على الاستقرار في الإقليم، سواء

إبان سيطرته أو ما بعد رحيله. فلقد لعب الاستعمار البريطاني في الخليج العربي دور المهيمن على إمارات الخليج التي كان تحتلها في هذا الإقليم، ولاسيما الدول الصغيرة عن طريق صلاحيات قانونية أقرتها اتفاقيات ومعاهدات، لم تستطع السلطات البريطانية حصرها، وتفعيل ذلك بحزمة من الإجراءات مكَّنَت المستعمر من التصرف المطلق في الشؤون الخارجية والدفاعية، في سياق احتلال دام أكثر من مائة وخمسين عاماً، ظل يتحكم في سلوك تلك الوحدات داخلياً وخارجياً، عبر احتكار الامتيازات، واصطناع تقسيمات حدودية لا تنسجم مع الواقع الاجتماعي والديموغرافي لهذه الدول، من عمليات تفكيك الوحدات السياسية وتجميعها بهدف تحقيق مصالحه في المنطقة، وذلك عبر ربطها بعدد من الاتفاقيات التي أوضحها السير **Geoffrey Arthur** آخر مقيم بريطاني في الخليج العربي بقوله: "عندما حاولت بريطانيا أن تفتش عن جميع المعاهدات التي تربط بينها وبين إمارات الخليج لم تستطع حصرها، ومن ثم اكتفت بالنص على إلغاء جميع الاتفاقيات دون حصر عندما قامت بريطانيا بتبادل وثائق الاستقلال"[٤٠]. بيد أن إعلان الحكومة البريطانية عن نيتها الانسحاب من شرق قناة السويس عام ١٩٦٨م على أن يتم تنفيذه في نهاية عام ١٩٧١م، قد برزت معه مسألة أمن الخليج، حيث لم تثر تلك المسألة أبداً، عندما كانت بريطانيا تقود الهيمنة هنا. فبدأ بذلك الحديث عن فراغ سياسي أو أمني في الخليج العربي، وكيفية ملء هذا الفراغ. ولقد أعربت الدوائر الأمريكية والبريطانية عن مخاوفها من إجراء هذا الانسحاب، وبذلك توقع مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون، احتمال حدوث ثلاثة مخاطر، بدءاً من حدوث اضطرابات داخلية في الدول الخليجية ذاتها، مروراً بزيادة حدة النزاعات بين دول الخليج، ووصولاً إلى تنامي نفوذ القوى الدولية الأخرى في المنطقة[٤١]. وعلى ذلك تزامنت العديد من الدعوات بضرورة ملء الفراغ المحتمل من خلال إيجاد

(٤٠) محمد غانم الرميحي، (مارس ١٩٨٠م)، «الصراع والتعاون بين دول الخليج»، المستقبل العربي، العدد (١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٧٧.

(٤١) حسن علي إبراهيم، (١٩٨٢م)، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، هامش (١)، ص ١٣٨.

ترتيبات أمنية في المنطقة، تهدف إلى المحافظة على الوضع السياسي القائم، وصد أي هجوم محتمل على المنطقة، ومحاربة شيوع الأيديولوجيات المناهضة للمصالح الغربية في المنطقة، مع ضمان وصول إمدادات النفط للعالم الحر، وأخيراً الدفاع عن المصالح الغربية في الخليج العربي(٤٢).

ولقد كشف الإعلان البريطاني بالانسحاب عن بروز الرغبة في إيجاد دور إقليمي لدى القوى الإقليمية الثلاث، وتقاطع ذلك مع اهتمام القوتين العظميين في النظام الدولي بملء هذا الفراغ السياسي أو الأمني، في ظل حداثة الدولة القومية للدول الخليجية الأخرى في النظام، خاصة أن ثلاثاً منها حديثة الاستقلال (قطر، البحرين، الإمارات). وعلى هذا فيمكن قياس أثر تغيير المهيمن المطلق على سلوك وحدات النظام الخليجي الناتج عن تحقيقها الرغبة في بسط سيطرتها ونفوذها (الدول الإقليمية الثلاث)، أو حماية أمنها واستقلالها (الدول الخليجية الأخرى). ولقد كان لكل طرف من الأطراف المعنية دور في إعداد خطة لنفسه، وهو يتهيأ لملء الفراغ المتوقع حدوثه.

١- التفاعلات الإقليمية الناتجة من سعي دول النظام لإيجاد دور إقليمي بعد الانسحاب البريطاني:

أدركت **إمارتا قطر والبحرين، بالإضافة إلى كل من إمارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة) التي اصطلح على تسميتهما سابقاً إمارات الساحل المتصالح**، أن حراكاً سياسياً وأمنياً سوف يحدث على إثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، بعدما فشلت مساعيها بإقناع بريطانيا بالعدول عن هذا القرار، وعرضها عليها تحمل نفقات الوجود العسكري البريطاني(٤٣)؛ لخشيتها من إلغاء معاهدات الحماية التي أبرمتها بريطانيا مع هذه الإمارات العربية، وإدراكها مسبقاً للتداعيات السياسية والأمنية

(٤٢) حسن حمدان العلكيم، (يناير ١٩٩٩م)، «الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، دراسة استشرافية»، قضايا خليجية، العدد (٣)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ص ٦.

(٤٣) للتوسع حول في ذلك ... انظر: سعيد الشهابي، (١٩٧٦م)، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١م) قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ص ص٢٨٧- ٢٨٨.

والعسكرية السلبية التي قد تفرزها عملية انسحاب بريطانيا من الإقليم؛ الأمر الذي دفع تلك الإمارات الخليجية التسع إلى التباحث حول مشروع اتحاد بينها، شَكَّلَتْ نواته اتفاقية دبي الثنائية الموقعة يوم ١٨ فبراير من عام ١٩٦٨م بين حاكمي أبو ظبي ودبي(٤٤)، والاتفاق على أجندة عمل موحدة لتأمين هذا الاتحاد، وذلك في أثناء اجتماع حكام تلك الإمارات التسع في إمارة دبي في الفترة ما بين ٢٥-٢٧ فبراير من العام نفسه، حيث تم التوقيع على مسودة اتحاد للإمارات العربية في ٢٧ فبراير من عام ١٩٦٨م(٤٥)، بيد أن الخلاف قد تصاعد بين تلك الأطراف حول: سلطة حكومة الاتحاد، نسبة التمثيل في البرلمان، مقر الاتحاد، مبدأ التصويت بالمجلس الأعلى.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إخفاق اجتماعات حكام الإمارات ومؤتمرات نوابهم في الاتفاق حول النقاط الدستورية المختلف عليها، قامت كل من (الكويت والسعودية) بجهود وساطة لتقريب وجهات نظر حكام الولايات التسع، ففي شهر يناير من عام ١٩٧١م قام وفد برئاسة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد والأمير نواف بن عبدالعزيز مستشار الملك فيصل بجولة على إمارات الخليج لإيجاد حلول قانونية لتحريك حالة الجمود التي اعترت تلك المفاوضات، وطرح مسودتي توصيات (الأولى قبل الحصول على تعليقات الحكام والثانية بعد الحصول عليها)(٤٦)، إلا أن الخلافات قد طغت على تلك المساعي وذلك لتعذر إعادة

(٤٤) جمال زكريا قاسم،(١٩٧٤م)، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١م)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٣٦٣.

(٤٥) للاطلاع على مسودة اتفاقية اتحاد الإمارات العربية الموقع عليها من قبل حكام إمارات الخليج التسع، انظر:
حسين محمد البحارنة، (١٩٧٣م)، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، شركة التنمية والتطوير، بيروت، الملحق رقم (٢)، ص ص١٩٤-٢٠٠.

(٤٦) للاطلاع على تلك التوصيات المقدمة لهذه الأطراف، انظر:
- Luis William. (1984), The British Empire in The Middle East, 1945 – 1951: Arad Nationalism, The United State, and Post – War Imperialism, Oxford University Press, Oxford.

بناء التوافق بين تلك الإمارات مرة أخرى، مما نشأ عنه استقلال البحرين في أغسطس من عام ١٩٧١م وتبعتها قطر في سبتمبر من العام نفسه.

وعليه، أصبحت فرص نجاح الاتحاد رهناً بالتوصل إلى اتفاق بين إمارتي أبو ظبي ودبي لكونهما الأكبر من الإمارات المتبقية، وعلى إثر ذلك عقد اجتماع في أبو ظبي صدر على إثره بيان أعلن فيه قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

حرصت **السعودية** بعد إعلان الانسحاب البريطاني على لعب دور إقليمي متزايد، نظراً لقدراتها وإمكاناتها التي تفوق مثيلاتها في الدول الخليجية الأخرى من حيث: عدد السكان، المساحة، المركز الدولي الإقليمي، مواردها النفطية ... وغيرها، فلجأت إلى اتباع خطوات سياسية محددة لمعالجة الفراغ السياسي والأمني في الخليج العربي، عبر انتهاج استراتيجية تهدف من ورائها إلى تحقيق عدة أهداف سياسية، لمحاولة إيجاد دور يمكنها من تقوية نفوذها بالتنسيق والتعاون مع الدول الخليجية الأخرى؛ ولصد أطماع كانت تنوي كل من (العراق، إيران) تحقيقها بعد انسحاب بريطانيا. وبذلك شرعت السعودية في تنسيق مواقفها مع تلك الدول الخليجية الأخرى، وتحسين علاقتها معها بغية تحقيق الأغراض التالية:

- عزل القوتين الإقليميتين (العراق وإيران) عن محاولتهما الساعية للهيمنة على هذه الدول أو التحالف معها.
- تدعيم مكانتها في التوازن الإقليمي الخليجي من خلال التعاون و التنسيق مع الدول الخليجية الأخرى.
- تقوية وزن الدول الخليجية الست أمام القوى الإقليمية والدولية، وإيجاد نوع من التوازن الإقليمي بينها وبين كل من العراق وإيران.
- إيجاد طوق أمني يحمي الدول الخليجية الست من أي تداعيات أمنية محتملة إثر الانسحاب البريطاني من الإقليم.
- التنسيق والتعاون مع الدول الخليجية الأخرى لمحاصرة أي أفكار أيديولوجية عربية أو أجنبية الطابع، تهدد نظامها السياسي أو النظم الخليجية الأخرى.

ولتحقيق تلك الاستراتيجية، عمدت السعودية إلى رفض المشروع الإيراني أو العراقي لبناء نظام أمني بينهما كل على حدة، وبين الدول الخليجية الأخرى، وتحركها الدبلوماسي لجميع الأطراف الخليجية لقيام الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج، وتنسيقها المشترك مع الكويت بشأن الخليج وتأكيدهما دور الدول العربية الخليجية في الإقليم في حفظ الأمن والاستقرار، دون التعرض لمصالح العراق وإيران مع حفظ المصالح العربية الأخرى(٤٧).

العراق بدوره سارع بعد الانسحاب البريطاني إلى معارضة أي شكل من أشكال التحالف العسكري أو التكتلات الإقليمية، أو دخول إحدى الدول الكبرى في النظام الدولي إلى المنطقة. وأكد كذلك على أن أمن الخليج العربي يتحقق من خلال اعتبار هذا الأمن مسألة تخص شعوب المنطقة ومسؤولياتها، كما يجب أن تتحمل الدول الخليجية مسؤولية حماية سواحلها في ظل التعاون المشترك لضمان فاعلية تلك الحماية، وأعرب عن رفضه لسياسة الأمن المستورد من الخارج، داعياً إلى درء الأخطار المحدقة بأمن الخليج العربي المعلن منه أو الخفي(٤٨). وعليه، فقد رفع العراق الشعار القومي العربي في مواجهة الشعار الإقليمي الخليجي الذي نادت به طهران، حيث رأت الأخيرة أن الخليج يجب أن يستند إلى مقاربة إقليمية خالصة، في حين أصرت بغداد على أن هذا الأمن يجب أن يعالج باعتباره جزءاً من الأمن القومي العربي. ولقد أكدت عروبة الخليج منذ الانسحاب البريطاني، وفعَّلت ذلك بإرسال الوفود للدول الخليجية حتى لا تعطي إيران الفرصة بأن تلعب دوراً في الخليج. وأعلنت عن استعدادها لتقديم جميع المساعدات العسكرية والسياسية لدعم دول الخليج العربي، رافضاً بذلك الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، وداعمة لثوار ظفار، معتبرة الخليج العربي يشهد نشاطاً استعمارياً رجعياً واسع النطاق، لأجل تحقيق أطماع الشاه في السيطرة على الإقليم، ولضرب جميع

(٤٧) منى سحيم آل ثاني، (٢٠٠٠م)، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (١٩٤٥-١٩٧٣م)، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص٢٣٧.

(٤٨) برزان التكريتي، (١٩٨٢م)، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، الدار العربية، بغداد، ص٩٠.

الاتجاهات التقدمية والثورية لشعب الخليج العربي[٤٩]. إن هذا الطرح العراقي لا يرتقي إلى النهج السياسي الذي يتبناه العراق تجاه السعودية والدول الخليجية الأخرى، حيث جاء بتوجهات سياسية راديكالية لم تشكك في قيم وسياسات النظم الخليجية التقليدية فحسب، بل شنت الحملة على تلك النظم لإجبارها على التغير، إلى حد وصلت فيه الدعوة صريحة إلى الإطاحة بتلك الأنظمة التقليدية عبر دعم الاتجاهات القومية في الخليج، خاصة بعد نكسة حزيران. إن تلك التوجهات الراديكالية العراقية في تلك الفترة، لم تكن مما يحفز دول الخليج العربية الأخرى إلى المحافظة على أن تقبل إعطاء العراق دوراً إقليمياً قوياً في الإقليم، بل شكل هذا الطرح عنصراً طارداً لفرص التعايش السلمي مع هذه الدول، وتقليل ثقتها بالقوة الإقليمية العراقية. إن هذا السلوك العراقي دفع باتجاه تقارب خليجي عربي غير مرغوب فيه مع إيران. حيث لم يكن العراق محل ترحيب هذه الدول التي تتبع سياسات محافظة؛ نظراً لتوجهات العراق الراديكالية طوال الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي حتى منتصف سبعينياته، فتلك التوجهات العراقية تهدف إلى تحقيق استراتيجية تسعى من خلالها للوصول إلى الامتداد بالإطلالة الساحلية للعراق بصورة أكبر مما لديها، لتتناسب ودورها الإقليمي عبر شط العرب أو الكويت وجزيرتيها وربة وبوبيان، مروراً بتحقيق الطموح العراقي للزعامة بعد إخفاقه في تحقيق ذلك عربياً، فلا أقل من أن ينفرد بقيادة النظام الخليجي، وصولاً إلى إيجاد بيئة حاضنة لأفكاره وأيدلوجياته في الدول الخليجية العربية ضد النظم الملكية والمحافظة[٥٠].

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر أخرى قد رأت أن العراق لم يكن في مطلع سبعينيات القرن الماضي في وضع يؤهله للاضطلاع بدور مؤثر على الساحة

(٤٩) محمد محمود متولي، (١٩٧٤م)، حوض الخليج العربي، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٦٣١.

(٥٠) للمزيد حول المرتكزات الرئيسية للاستراتيجية العراقية في الخليج العربي، انظر: خليل فضل الكبيسي، (١٩٧٦م)، سياسة العراق الخارجية من عام ١٩٥٠م حتى عام ١٩٦٨م في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الخليجية، لكونه يعاني صعوبات داخلية، ولاسيما في حربه مع الجماعات الكردية في الشمال، وكذلك صراعه مع إيران حول شط العرب، كما أن توقيعه لاتفاقية تحالف سياسي وعسكري مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢م، قد عطل أي دور عراقي اتجاه الداخل الخليجي، حيث إن هذا الدور لم يكن فاعلاً إلا في منتصف سبعينيات القرن الماضي(٥١). بيد أن العراق قد تحرر من القيدين الداخليين، لتوقيع اتفاقية الجزائر مع إيران عام ١٩٧٥م حول شط العرب من ناحية، وتقليص الدور الإيراني الداعم للأكراد من جانب آخر، فضلاً عن التوجه العراقي الجديد في اتباع سياسة أكثر مرونة واعتدالاً، ومحاولته العمل على تحسين العلاقات مع الأنظمة العربية الخليجية المجاورة؛ مما أدى إلى تحرره من العزلة.

أما عن **الدور الإقليمي الإيراني**، فقد رحبت إيران بالإعلان البريطاني بالانسحاب، ورأت فيه خطوة مهمة على صعيد تطوير رؤيتها الاستراتيجية الساعية لفرض نوع من القيادة، وتحقيق طموحاتها التوسعية في الخليج العربي، حيث أصدرت بياناً في أبريل من عام ١٩٦٨م لتوضيح موقفها من الانسحاب، أبدت فيه معارضتها لارتباط بريطانيا بالمنطقة، ومطالبتها بالأراضي التي «سلختها» بريطانيا من إيران ومعارضة تسليمها للعرب، وأكدت تمسكها بالحقوق الإيرانية في الخليج الفارسي (العربي)(٥٢). كما جاء تصريح الشاه تعبيراً عن سعيه للزعامة والهيمنة حيث قال: (لقد بدأ عصر جديد للخليج، وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله)(٥٣). ولقد كان هذا الحراك الإيراني نحو الخليج العربي وفق استراتيجية تقوم على:

- ضمان الهيمنة الإيرانية على شؤون المنطقة، وهذه المحاولة اتضحت معالمها في سياق سياسات اتبعتها إيران لاحقاً.

(٥١) عبدالجليل زيد مرهون، (١٩٩٧م)، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ص٢٠٢.

(٥٢) سيد نوفل، (١٩٧٢م)، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني: إمارات ساحل عمان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص٢٥.

(٥٣) عبدالجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص٢٠١.

- الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة من خلال القيام بدور«شرطي الخليج».
- المحافظة على الوضع السياسي القائم في المنطقة.

لقد ارتكزت إيران في تطبيق هذه الاستراتيجية على وضعها الجيواستراتيجي، وقدراتها الاقتصادية التي تعد ذات أهمية بالغة في البيئة الإقليمية، ومرتكزها الديموغرافي. فإيران لا تستمد قوتها من إمكاناتها الخاصة فحسب، بل من ضعف قدرات وإمكانات جيرانها الخليجيين أيضاً(٥٤). ولقد مثلت تلك الإمكانات قوة الدفع الفاعلة التي جعلت من إيران كياناً محورياً ورئيسياً في الخليج العربي، جعلها حريصة على فرض سيطرتها على المنطقة، فكانت الدعوة لضم البحرين، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، ثم الخلاف مع العراق و إلغاء الاتفاقية التي كانت تحدد الوضع القانوني لشط العرب. فإيران ترى أن أمن هذا الإقليم من واقع الأمن الإيراني نفسه، وعليه، فقد عملت على السيطرة البحرية على طول الطريق النفطي الحيوي من جزيرة خرج الإيرانية شمال الخليج العربي، حتى بندر عباس في مضيق هرمز؛ حيث زادت من تكثيف وجودها العسكري في مدخل الخليج العربي، وحصلت على مواقع استراتيجية في رأس مسندم، وقواعد بحرية أخرى، بل أعلن الشاه في مطلع عام ١٩٧٢م أن حدود إيران تتجاوز الخليج العربي وخليج عمان لتصل إلى المحيط الهندي(٥٥). ولقد تحصنت إيران للعب هذا الدور بتطوير قدراتها العسكرية، حيث أوضح شاه إيران ذلك بتصريحه عام ١٩٦٩م "ينبغي علينا أن نبني مثل هذه القوة (العسكرية) لنحافظ على هذه المنطقة آمنة بعد أن يغادرها البريطانيون، وباستطاعة إيران أن تقوم بهذا الدور؛ لأننا لا نملك خططاً إقليمية أو استعمارية، وإنما دور إيران في منطقة الخليج (الفارسي) هو أن تقدم صورة القوي، الحكيم، صاحب الأهداف الخيرة"(٥٦). فقد قام ببناء قواته

(٥٤) فتحي العفيفي، (٢٠٠٣م)، الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص٨٣.

(٥٥) منى سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٥٦) سمير كرم، (إبريل ١٩٧٨م)، "إيران يابان الشرق الأوسط"، شؤون فلسطينية، العدد (٢٧٧)، ص ص١٠١-١٠٣.

العسكرية بمساعدة أمريكا، حيث ارتفعت معدلات الإنفاق الإيراني عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٥٠٪ من قيمة النفقات العسكرية من مجموع موازناتها. أما ما أنفقته إيران على برامج التسلح لعام ١٩٧٠م فبلغ ٦٢٠ مليون دولار، ثم ارتفع إلى مليار دولار فيما بعد(٥٧).

وفي سياق ذلك، اتجهت إيران لمد يد التعاون مع الدول الخليجية الست، للتوصل إلى أكبر قدر ممكن من التعاون والتنسيق، حيث أعلنت أنه ليس لديها أية مخططات استعمارية في الخليج، وأنها على استعداد لتوقيع تحالف دفاعي مع دول المنطقة، لتأمين استقرارها بعد الانسحاب البريطاني، ولقد وقعت فعلياً اتفاقيات الجرف القاري مع كل من قطر والسعودية.

ووفقاً لتلك الإجراءات التي قام بها الشاه لتنمية قدرات إيران الذاتية في جانبها الاقتصادي أو العسكري، مستفيداً بذلك من الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال تلك الفترة، لإيمانه بضرورة اضطلاع إيران بالدور المحوري في حفظ أمن المنطقة واستقرارها من خلال فرض الهيمنة الإيرانية على الإقليم – فإنه ترجم هذا الإيمان إلى واقع عملي، بعمده إلى المسارعة بالاستيلاء على الجزر العربية الثلاث في ٣٠ نوفمبر من عام ١٩٧١م(٥٨)، والادعاء بحقوق تاريخية في البحرين، وقمع الثورة في ظفار، وتصعيد النزاع مع العراق حتى أرغمه على توقيع اتفاقية الجزائر لتقسيم شط العرب، بل عمل على القيام بدور حلقة وصل بين السياسة الأمريكية في المنطقة وبعض الدول العربية وإسرائيل. ولعب دور الوسيط بين الأطراف الثلاثة، ومساندة واشنطن على الانفراد بعملية التسوية للصراع العربي

(٥٧) سلمى حداد، (١٩٧٤م)، المساعدات الأمريكية العسكرية لإيران، دار القدس، بيروت، ص٣١.

(٥٨) احتلت إيران جزيرتي (طنب الكبرى والصغرى) في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م، في حين سمحت مذكرة التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة عن طريق بريطانيا بسيطرة إيران على نصف جزيرة (أبو موسى) في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م، وفقاً لمذكرة التفاهم، ولكن إيران احتلت الجزيرة كلها في إبريل ١٩٩٢م. للتوسع حول السجل التاريخي للاحتلال الإيراني للجزر الثلاث انظر: توماس ماتير، (٢٠٠٥م)، الجزر الثلاثة المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الإسرائيلي من خلال اتفاقيات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية ١٩٧٤–١٩٧٥م، واتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨م[٥٩].

ولا شك في أن التوازنات الإقليمية ليست بمعزل عن التوازن الدولي، فهي قد تكون نتاجاً لتوازن دولي ما، أو قد تكون مستقلة بصورة نسبية عن توازنات دولية ولاسيما إن كان النظام الإقليمي بعيداً عن بؤرة النزاعات أو الصراعات الدولية.

وتطبيقاً لما ذكر فإن النظام الإقليمي الخليجي وبيئته الأمنية تدخل ضمن نطاق الدوائر الاستراتيجية الحيوية لسياسات الدول القائدة في النظام الدولي؛ ومن ثم تتأثر التفاعلات الأمنية في البيئة الخليجية بشكل رئيسي بأنماط النظام الدولي القائم. لذا يمكن الاستدلال على هذا النمط الدولي من خلال تقسيم **Ienberry John** لأنواع النظم الإقليمية: (نظام توازن القوى، نظام الهيمنة، النظام الدستوري)[٦٠]. ونظراً لأنَّ هيكل النظام الدولي القائم في سبعينيات القرن الماضي يرتكز على الثنائية القطبية (الولايات المتحدة – الاتحاد السوفيتي السابق) فإن نظام توازن القوى هو السائد خلال تلك الفترة، وعليه، فإن سياسات الولايات المتحدة للتدخل في النظام الإقليمي الخليجي وبيئته الأمنية يأتي على نمط توازن القوى.

وعلى ذلك، **فإن الدور الأمريكي** في التدخل في النظام الإقليمي الخليجي مرَّ بمرحلتين متتابعتين في تلك الفترة؛ المرحلة الأولى من مراحل التدخل الأمريكي تتجسد في «مبدأ نيكسون»، الذي اعتمد على مفهوم العمودين المتساندين (**Twin Pillars**)، ومضمون هذا المبدأ هو توزيع الأعباء الدفاعية عن منطقة الخليج بين

(٥٩) رضا محمد هلال، (فبراير ٢٠٠٤م)، عضوية إيران في الجامعة العربية: الأبعاد والنتائج، مختارات إيرانية، العدد (٤٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

(٦٠) للمزيد من التوسع حول أنماط النظام الدولي، انظر: كيتشي فيوجيوارا، (٢٠٠٤م)، أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب وعواقبها، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (٨٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ص١٨–٢١. وأيضاً:

- Ikenberry, John. (2001), After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton, Princeton University Press, N.J.

إيران والمملكة العربية السعودية، ويقوم هذا المبدأ على اتباع سياسة جديدة في الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني. وتطبيقاً لهذا المبدأ، عملت الولايات المتحدة على إيجاد تعاون إقليمي بين إيران والسعودية، وذلك وفقاً لما أكده جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي حينذاك قائلاً : "لقد قررنا أن نبذل جهداً مميزاً لتحفيز الدولتين الرئيسيتين في المنطقة إيران والمملكة العربية السعودية، وأن نكون نافعين ومتعاونين معهما، إذ كلما استطعنا تقريبهما وتحفيزهما على إقامة تعاون مشترك بينهما، أصبحتا القوتين الأساسيتين اللتين تتمكنان من تأسيس الاستقرار في المنطقة"(٦١).

كما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديث الطاقات العسكرية لكلا البلدين، بحيث يكون التركيز والاهتمام منصباً في الجانب العسكري على إيران، أما السعودية فيقتصر دورها على الجانب السياسي، ولقد اعتمدت واشنطن على إيران بالدرجة الأولى، وذلك لعدة اعتبارات: كونها الجانب الأقوى عسكريّاً إلى جانب تطلعاتها للهيمنة السياسية، مروراً بانشغال العراق بترتيب أوضاعه الداخلية، فضلاً عن تطلعاته الراديكالية لمواجهة التطلعات الإيرانية والمصالح الغربية، وانتهاءً بموقع إيران على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق، مع عدم وجود مشكلات لديها مع إسرائيل؛ الأمر الذي يقلل من جدية معارضة اللوبي الصهيوني لتسليح إيران من جانب ثالث(٦٢).

وجدير بالملاحظة أن اعتماد مبدأ نيكسون جاء أساساً على خلفية وجود فراغ أمني وسياسي سيحدثه الانسحاب البريطاني، وهذا يؤدي بدوره إلى تهديد المصالح الأمريكية. وعليه فإنه يجب على الولايات المتحدة التحرك لفرض الاستقرار بالمنطقة، عن طريق توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مسار الأحداث بما يضمن تلك المصالح الحيوية للغرب، بيد أن الولايات المتحدة لم تتخلّ نهائيّاً عن

(٦١) منى سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٦٢) جمال زكريا، (١٩٩٧م)، مشكلات الأمن في الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ص٧–٨.

وجودها العسكري المباشر، بل قامت بالتدخل في هذا الإقليم بوساطة عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية مع حكومات المنطقة، والحصول على تسهيلات في مطار البحرين الدولي، واستخدام قاعدة الجفير وفقاً لاتفاقية عسكرية وقعتها معها في ديسمبر ١٩٧١م، ثم عقد اتفاقية عام ١٩٧٥م مع سلطنة عمان لاستخدام قاعدة «مصيرة» من قبل البحرية الأمريكية، فضلاً عن تطوير قاعدة (دييغوغارسيا) لتكثيف الوجود العسكري الأمريكي فيها(٦٣). ولكن في عام ١٩٧٩م انهار مبدأ نيكسون بعد حدوث سلسلة من التداعيات الأمنية، لعل من أبرزها سقوط نظام الشاه وقيام نظام معاد للولايات المتحدة، والغزو السوفيتي لأفغانستان، فضلاً عن التطورات السياسية في القرن الإفريقي بحرب أوغادين، ووصول نظام موال للسوفيت في أثيوبيا، وبروز العراق كقوة إقليمية عربية بعد اتفاقيات كامب ديفيد، وتعاظم الدور السوفيتي في اليمن الديمقراطي بعد الإطاحة بالرئيس سالم ربيع علي، وقيام اشتباكات عسكرية بين قوات اليمن الجنوبي والشمالي؛ مما أثار مخاوف كل من السعودية والولايات المتحدة.

أما المرحلة الثانية من مراحل التدخل الأمريكي فتتمثل في «مبدأ كارتر»، الذي جاء إثر التداعيات الأمنية التي أدت إلى سقوط مبدأ نيكسون، حيث قامت الولايات المتحدة بتغيير سياستها العسكرية القديمة، وبلورت سياسة عسكرية جديدة تتلاءم والمستجدات في المنطقة. ولقد أثار ذلك عدداً من القضايا والخيارات للتدخل في الإقليم(٦٤)، ولاسيما قضايا الأمن والاستقرار في الخليج العربي،

(٦٣) عبدالرحمن محمد النعيمي، (١٩٩٤م)، الصراع على الخليج العربي، ط٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ص ص٦٤–٦٥.

(٦٤) من القضايا والخيارات تلك التي أوردتها مؤسسة (أميركان انتربرايز) إثر سقوط مبدأ نيكسون مايأتي:

- استمرار السياسة الأمريكية مع النظام الإسلامي الجديد في إيران.
- تكثيف وتقوية العلاقات مع السعودية ونقل الثقل العسكري من مساعدات غير مباشرة إلى مستوى الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المملكة.
- تقوية الوجود العسكري الأمريكي دون الارتقاء بالعلاقة مع السعودية، أي مجرد استخدام الموانئ البحرية السعودية وتكثيف الوجود البحري العسكري الأمريكي فيها. =

ومستقبل المصالح الحيوية الأمريكية، التي حددها وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي في مارس ١٩٨٠م، وتضمنت (تأمين الوصول إلى النفط، ومقاومة التوسع السوفيتي وتدعيم الاستقرار في المنطقة، ودفع مسار السلام في الشرق الأوسط، وضمان أمن إسرائيل)[٦٥].

هذه التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وتأثيرها على المصالح الحيوية الأمريكية، بلورت بدورها مفاهيم جديدة لدى إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر باعتماد سياسة ترتكز على التدخل العسكري المباشر، واستخدام القوة للحفاظ على تلك المصالح. ولقد رسم الرئيس الأمريكي خطط ذلك في خطابه عن (حالة الاتحاد) في يناير ١٩٨٠م، الذي أصبح فيما بعد يعرف بـ «مبدأ كارتر» أوضح فيه«أن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسنصد هذا العدوان بأي وسائل ضرورية بما في ذلك القوة المسلحة»[٦٦]. ويدل هذا التصريح في بعده الاستراتيجي على تبني الولايات المتحدة حماية الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، وأمن وحداته السياسية، ووضعه داخل إطار الدائرة الجيوبوليتكية الحيوية للمصالح الأمريكية.

= – بذل الجهود لإعادة الشاه مع تقييد صلاحياته الدستورية.
– الخياران الثالث والرابع معاً.
– إعادة سلطة ملكية قادرة إلى إيران، يدعمها تدخل عسكري وعمليات سرية وتعاون مع الأجهزة العسكرية المناهضة لقادة الثورة الإسلامية الإيرانية.
– تغيير موازين التحالفات الأمريكية عبر الاعتماد على قوة خارجية (إسرائيل) قادرة على تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة.

للمزيد من الشرح انظر: غسان سلامة، «احتمال قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي، وأثر ذلك على وحدة الصراع في المنطقة»، ورقة مقدمة إلى: ندوة أبعاد الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي، (إبريل ١٩٨٠م)، مركز الخليج للدراسات العربية، دار الخليج للصحافة، الشارقة، ص ص ١٩–٢٠.

(٦٥) عبدالرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٦٦) عبدالجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

ولتحقيق السياسة الدفاعية الجديدة، وتنفيذاً عملياً لمبدأ كارتر لجأت الولايات المتحدة إلى اتباع سلسلة من الإجراءات العملية لتحقيق هذا الوجود العسكري المباشر على النحو التالي[٦٧] :

- تشكيل قوات التدخل السريع في إقليم الخليج لمقاومة التوسع السوفيتي وتأمين إمدادات النفط الخليجي لحلفائها.
- السعي الحثيث لدى دول الخليج العربية الست لإيجاد تسهيلات بحرية وقواعد عسكرية.
- تكثيف الدعم العسكري للسعودية وتقوية قدراتها الدفاعية لصد أي عدوان خارجي.

وانطلاقاً من ذلك، فقد بدت ملامح الاستراتيجية الأمريكية وفقاً لهذا المبدأ مزيجاً من الاحتواء واستراتيجية المشاركة الإقليمية، لدفعها إلى القيام بدور أكبر في الدفاع عن مصالح الغرب، كما تميزت على الجانب العسكري بمزيج من تركيز قوى مقربة من الإقليم، مع تطوير قدرات الاحتياطي المركزي الأمريكي عبر تشكيل قوة التدخل السريع؛ الأمر الذي تطلب تأمين تسهيلات جديدة للقوات الأمريكية العاملة في المنطقة، وتأمين مراكز لتخزين المعدات والأسلحة على نحو مسبق، بحيث يسهل انتقال القوات بسرعة نسبية. ولقد أحدث هذا المبدأ تغييراً جذرياً للسياسة الأمريكية المرتكزة على سياسة العمودين المتساندين، إلى التزام أمريكي بالتدخل العسكري المباشر، ليس فقط ضد أي تحرك سوفيتي، بل بردع أي قوة إقليمية داخل النظام الخليجي تهدد وقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

٢- أنماط التحالفات والتوازنات بعد الانسحاب البريطاني:

إن الانسحاب البريطاني يعد نقطة تحول مهمة في مسألة الأمن بالنظام الإقليمي الخليجي؛ حيث بدأت تتشكل محاور التحالف والتوازن في هذا الإقليم من خلال التحركات الساعية لتكوين اتحاد بين الإمارات الخليجية التسع، لقيام كيان موحد

(٦٧) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص ص ٣٢٤ – ٣٢٦.

يستطيع أن يؤدي دوراً مؤثراً للحد من طموحات السيطرة والنفوذ التي تسعى إلى تحقيقها القوى الإقليمية والدولية من جانب، وللبحث عن أمنها الوطني من جانب آخر. بيد أن التحالف والسعي لإنشاء اتحاد الإمارات العربية المكون من تسع إمارات لم يتحقق، ولكن نجح الاتحاد لسبع إمارات بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي ظل الصراع الإيراني – العراقي لتحقيق طموحات الدولتين في زعامة النظام الإقليمي الخليجي، سعت السعودية والدول الخليجية الأخرى إلى التقارب مع إيران، كنوع من السلوك الهادف لإيجاد التوازن بين الطرفين، ولقد كان لتحالفات النظم الخليجية الست مع القوى الدولية، ولاسيما مع الولايات المتحدة، الدور الرئيسي لتقارب هذه الدول مع إيران، بالإضافة إلى جملة من العوامل، منها:

- شعور الدول الخليجية بالخطر الشيوعي، الذي أصبح على مشارف الخليج العربي بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق.
- التشابه بين الأنظمة الخليجية وإيران بوصفها نظماً ذات نظام سياسي متشابه، يجمعها مع إيران رفضها للشيوعية والقوى الراديكالية والثورية.
- ما يمثله العراق من خطر أيديولوجي على شرعية النظم السياسية الخليجية.

تلك العوامل أسهمت في إيجاد أرضية مشتركة للمزيد من التعاون والتحالف مع إيران، على الرغم من كل الخلافات بين إيران وتلك الدول، إلا أن الأخيرة اعتبرت الأولى حليفاً مهماً وعاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار الإقليمي، وقوة رئيسية من القوى المحافظة على استقرار الأنظمة السياسية التي برزت بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١م[٦٨].

فالتحالف الذي لجأت إليه السعودية والدول الخليجية الأخرى، لا يمثل أي نوع من الأنواع التي تناولتها نظرية توازن القوى من جانب، أو حتى التعريف اللغوي لمصطلح التوازن (التعادل والتكافؤ) من جانب آخر؛ ذلك أن إيران تمثل القوة العسكرية الكبرى في الإقليم، بعكس العراق الذي لا يضاهي تهديده

(٦٨) عبدالخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص١٣٧.

العسكري القوة العسكرية الإيرانية. وعليه، فلجوء باقي دول الخليج يجب أن يكون ضد المناوئ الذي يفوق الآخرين بقدراته وإمكاناته العسكرية. بيد أن هذه الدول كانت أمام ثلاثة تهديدات في آن واحد، بدءاً من التهديدات العسكرية، مروراً بتهديدات أيديولوجية، ووصولاً إلى تهديدات داخلية استهدفت شرعية نظمها السياسية. وقد انحازت للتحالف ضد ما يهدد ويستهدف شرعية نظمها السياسية، الذي يشكل خطورة أكثر من التحالف مع قوة التهديد العسكري الذي قد يكون محتملاً (انظر الشكل ٢-أ، ب)، فالتحالف هنا جاء تبعاً لتهديد شرعية النظم السياسية القائمة، ولقد كان هذا التحالف بين إيران والسعودية وبقية الدول الخليجية في النظام الإقليمي الخليجي، ينسجم وما ذكره **Waltz** من أن الوحدات السياسية غالباً ما تنحاز مع طرف منتصر مفترض، بدلاً من أن تتوازن ضده(٦٩).

وفي السياق ذاته، برز في البيئة الخليجية تنسيق إيراني – عماني، يتميز بطابعه العسكري من خلال إقامة علاقات عسكرية بين الطرفين، سواء على شكل تدريب أو مناورات مشتركة أو تسلح أو دعم عسكري مباشر. وقد استدعت ظروف تمر بها عمان من تهديدات إقليمية هذا التنسيق، حيث عمق من هذا التنسيق طلب عمان المساعدة الإيرانية العسكرية للقضاء على ثورة ظفار، قابلته استجابة إيرانية بدعم عسكري لا محدود، استطاعت من خلاله إخماد تلك الثورة. وفي السياق نفسه أورد «عبدالجليل مرهون» أن هناك مساندة إيرانية أخرى لعمان بقوله: «في عام ١٩٧٧م حددت عمان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله ١٠ أميال كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية، وقد ساندت طهران تلك المطالب لإدراكها أن رأس مسندم يعد من النقاط الاستراتيجية على مضيق هرمز»(٧٠)؛ وامتد هذا التنسيق بين الطرفين في المحافل الدولية، فبدأ تعاون الطرفين في «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار» المنعقد في فنزويلا

(69) Waltz ,Kenneth ,Theory of International Politics, op-cit.

(٧٠) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٧٤.

١٩٧٤م ؛ حيث تطابقت وجهتا نظر البلدين، وحاولتا الاستفادة من موقعهما المسيطر على مضيق هرمز في توظيف ذلك لتقوية مكانتهما الاستراتيجية من خلال تقنين دورهما السيادي على هذا المضيق بالدعوة للأخذ بمبدأ (المرور البريء) بدلاً من مبدأ (المرور الحر) على هذا المضيق. فالأخير هو نظام يتيح للدول غير المطلة على المضيق إمكانية استخدامه دون الخضوع للشروط التي قد توضع أمامها من قبل الدول المشرفة عليه في حال الأخذ بهذا النظام، أما المرور البريء فهو نظام يمنح الدول المطلة عليه الحق الخاص من اتخاذ السبل الكفيلة بحماية سيادتها والحفاظ على أمنها ومصالحها على هذا المضيق(٧١). كما مكنت اتفاقية الجرف القاري التي وقعت بين إيران وعمان من حصول إيران على مناطق جديدة من مضيق هرمز، ومناطق واسعة غنية بالنفط، مما زاد من المركز الجيواستراتيجي لإيران، على نحو يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في توازنات القوى في الخليج العربي.

ومن جانب آخر، فإن الدول الخليجية الأخرى في النظام الإقليمي الخليجي قد تفاوتت في تحالفاتها مع القوى الإقليمية الثلاث، وقد اختارت عمان – كما أوردنا – تحالفها مع إيران، في حين فضلت كل من البحرين وقطر في تلك الفترة التحالف مع السعودية. أما الإمارات فكان موقفها أكثر صعوبة من باقي الدول الأخرى، نظراً لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) التي تعود سيادتها وملكيتها لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومع السعودية وعمان بشأن قضايا حدودية في مقدمتها منطقة البريمي، وعدم قبولها للأطروحات القومية العراقية. أما الكويت فانفردت بوضع خاص وفقاً لخصوصية علاقاتها من القوى الإقليمية الثلاث، فارتأت اتباع سياسة حيادية ثلاثية الأبعاد، تمثلت في رفضها لفكرة وجود فراغ أمني أو سياسي بعد رحيل البريطانيين، وعدم مشاركتها في الصراع الأيديولوجي بين القوى الثلاث،

(٧١) للمزيد من الإيضاح حول الأحكام القانونية للملاحة البحرية في الخليج العربي، انظر: يحيى حلمي رجب، (١٩٨٤م)، الأحكام القانونية للملاحة في الخليج ومضيق هرمز، المستقبل العربي، العدد (٦٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص٥٣–٥٨.

وتفضيلها للتعاون مع محيطها الإقليمي دون النظر لنوعية الأفكار الأيديولوجية التي تتبناها دول هذا الجوار الإقليمي[٧٢].

٣- المشاريع والصيغ الأمنية التي طرحت بعد الإعلان البريطاني عن الانسحاب:

طرحت مشاريع وصيغ أمنية بعد الانسحاب البريطاني، سعت من خلالها الدول الخليجية الثماني إلى محاولة إيجاد ترتيبات أمنية في البيئة الخليجية، اتخذت مسارات متباينة، متعاونة ومتصارعة بعضها مع بعض في الوقت ذاته. تلك المشاريع والصيغ جاءت لتعكس مصالح كل دولة من هذه الدول ومكاسبها، ضمن أولويات حفظ أمنها القومي، ثم إيجاد نفوذ أو دور فاعل يمكنها من صياغة الترتيبات الأمنية في الإقليم. ولقد كانت إيران صاحبة المبادرات العديدة لتلك المشاريع منذ وقت مبكر لملء الفراغ السياسي والأمني الناجم عن الإعلان البريطاني بانسحابه من الخليج العربي، فقد طرحت إيران مشروعها الأمني لأول مرة مع وحدات النظام الإقليمي الخليجي. حيث أورد «محمد السعيد إدريس» أن شاه إيران قد طرح على الرئيس العراقي الأسبق عبد الرحمن عارف إبان زيارة الأخير لطهران مشروعها الأمني الذي لاقى قبولاً عراقياً، شريطة أن تشارك السعودية والكويت في هذا المشروع، ولكن ثورة يوليو (تموز) في عام ١٩٦٨م قد أطاحت بهذا المشروع الإيراني[٧٣]، وعلى خلاف ذلك فإن الوثائق البريطانية أوضحت أن أول مشروع للتعاون الدفاعي بين إيران والسعودية والكويت قد طرحه شاه إيران مع أمير الكويت الراحل صباح السالم إبان زيارته الرسمية لإيران في الفترة ما بين ١٠-١٣ يناير في عام ١٩٦٨م، بحسب ما ذكره السفير البريطاني لدى الكويت **Geoffrey Arthur** لدى لقائه مع الأمير بعد عودته من طهران، حيث قال: "... أضاف الأمير أنَّ الشاه اقترح التعاون الدفاعي بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت ... وعلق الأمير بأن وضع الكويت

(٧٢) وليد الياس مبارك، (إبريل ١٩٨٩م)، « الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة»، السياسة الدولية، العدد (٩٦)، ص٤٠.

(٧٣) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص٤٣٥.

صعب؛ وسينتظر ليرى إذا ما توصل كل من الشاه والملك فيصل لتفاهم، ثم سينظر في الأمر مرة أخرى"[٧٤].

وعلى ذلك أدركت إيران أن أي مشروع أمني في الخليج لابد أن تكون السعودية أحد أطرافه لإنجاح هذا المشروع. وعليه فقد قام شاه إيران بزيارة للرياض في أكتوبر ١٩٦٨م ركز من خلالها على محاولة إقناع السعوديين بإقامة تنسيق عسكري مشترك، أو حلف دفاعي يكون على صيغة الأمن المشترك، لا يقتصر على الطرفين فحسب، بل يشمل باقي الدول الخليجية الأخرى. ولم تستجب لهذه الدعوة إلا دولة واحدة، هي عمان. ولقد عبر الشاه عن أسفه لهذا الرفض الخليجي بقوله: «مع الأسف ليس هناك أي تفاهم على الإطلاق، لقد اقترحنا منذ سنوات عقد حلف إقليمي على قدم المساواة، وأوضحنا أننا نلعب دور الأخ الأكبر، ولكن الجهة التي تعاونت مع دعوتنا هي عمان ...»[٧٥]. وهذا الحرص الإيراني على إقامة نوع من الترتيبات الأمنية الإقليمية يكشف عن تطلع إيران للعب دور محوري في الصيغ الأمنية المطروحة، أو عبر توقيع اتفاقية تعاون عسكري في الخليج مع السعودية والدول الخليجية الأخرى. بيد أن تلك الدول قد رفضت تلك المشاريع الإيرانية، وأكدت ضرورة النظر للأمن الخليجي من منظور المصالح العربية الإيرانية، حيث أتت زيارة الملك خالد بن عبد العزيز عام ١٩٧٥م للعواصم الخليجية كمؤشر على التوجهات السعودية لحشد تجمع هذه الدول تحت سقف واحد؛ للتقليل من تأثير المشاريع الأمنية التي تطرحها إيران، كمدخل للتأثير على تلك الدول من جانب، ولتقوية مركزها التفاوضي مع إيران حول أية ترتيبات أمنية مستقبلية في الخليج العربي من جانب آخر[٧٦].

---

(٧٤) الوثيقة رقم (FCO8 / ٥٢٩)، برقية السفير البريطاني لدى الكويت إلى وزير الخارجية البريطانية في لندن مؤرخة في ١٧ يناير ١٩٦٨م.

(٧٥) صحيفة السياسة، (٩ / ١١ / ١٩٧٧م)، الكويت.

(٧٦) عبدالرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص١٧٢.

ثم ما لبث أن طرح الشاه مشروعاً في عام ١٩٧٥م، مشابهاً لما طرحه في السابق حول التعاون الدفاعي في الخليج العربي تضمن الآتي[٧٧]:

- إقامة حلف عسكري تحت أسماء مختلفة (منظمة الدفاع الإقليمية) أو (الحزام الأمني الخليجي).
- حماية أمن وحدود الدول الأعضاء.
- إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية، مع الأخذ بعين الاعتبار جعل عمان خارج نطاق المياه الإقليمية.

وفي هذا السياق، طرحت أفكار وتصورات حول إيجاد مشروع أمني للخليج العربي، وذلك في اجتماع وزراء خارجية الدول الخليجية الثماني على هامش مؤتمر جدة الإسلامي في يوليو١٩٧٥م، ونوقشت خلال هذا الاجتماع جملة من القضايا، على أن يتم إقرارها في مؤتمر قمة خليجي، ومن تلك القضايا[٧٨]:

- الاتفاق على صيغة معينة تحد من نشاطات الأساطيل الأجنبية في الخليج.
- ضمان حرية الملاحة عبر تفعيل التعاون العسكري.
- إيجاد آليات حل سلمية للخلافات بين دول الإقليم.
- التعهد بعدم منح أية قواعد عسكرية للقوى الأجنبية.
- التعاون المتبادل بين الدول الخليجية لضمان وحدة أراضيها ضد محاولات زعزعة أمنها الداخلي.
- تقسيم مياه الخليج بين الدول المتشاطئة.

(٧٧) للمزيد من ذلك انظر: محمد حسن العيدروس، (نوفمبر١٩٩٣م)، مجلس التعاون الخليجي بين الأمن الخليجي والتحديات الخارجية، بحث مقدم للندوة العلمية الرابعة (مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك)، جامعة الكويت.

(٧٨) عبدالجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

ولقد نوقشت تلك القضايا في نوفمبر ١٩٧٦م، حيث عقد اجتماع لتلك الأطراف في مسقط، ولكن لم تتوصل هذه الدول إلى حد أدنى من التوافق بشأن القضايا التي طرحت في اجتماع جدة عام ١٩٧٥م. ولم يحرز هذا المؤتمر أي تقدم في الوصول إلى اقتراب محدد أو مشترك حول صيغة مشتركة لأمن الخليج بين دوله، بل لم يصدر حول هذا المؤتمر أي بيان ختامي أو توصيات، ولقد تباينت الآراء المطروحة حول كيفية تحقيق الأمن، وطبيعة القضايا ذات الأولوية في عملية البحث، فإيران وتدعمها عمان رأت أن تحقيق الأمن يكون بالاتفاق على عقد حلف عسكري بين الدول الخليجية الثماني، تتحمل كل دولة فيه قدراً من المسؤولية يتناسب وإمكاناتها المادية والبشرية، وتكون المسؤولية بشكلٍ متساوٍ بين تلك الدول بغض النظر عن قدراتها وإمكاناتها المادية، وحجمها السكاني[٧٩].

وعلى هامش هذا الاجتماع، تقدمت عمان بورقة عمل تقترح فيها تأكيد حرية احترام خيارات الدول في تحديد شكل نظامها السياسي والاجتماعي، وحرية الملاحة في الخليج، والتعاون بين دول الإقليم في المجالات الثقافية والاقتصادية، كما دعت إلى تحالف عسكري بين دول الخليج، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا[٨٠]. وقد عارضت العراق الطرح العماني، باعتباره يلتقي في مضمونه مع مشاريع الشاه وتطلعاته في الخليج. هذا، وقد اقترحت العراق مقابل الورقة العمانية، إيجاد صيغة موحدة من تلك الأطراف المجتمعة على إصدار إعلان تؤيد فيه حرية الملاحة في الخليج، مع اتفاق الدول الثماني على التصدي لأية دولة تحاول الإخلال بهذه الحرية. ومن الجدير بالذكر أن اجتماعاً آخر عقد في مسقط عام ١٩٧٧م، ولكن لم يتوصل المجتمعون فيه لأية نتائج إيجابية حول قضايا الأمن في النظام الإقليمي الخليجي. فالاختلافات هنا تحركها الصراعات بين الدول الخليجية، ولاسيما الدول الثلاث الكبرى فيها، بما يتوافق ومصالحها

(٧٩) أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، (أكتوبر ١٩٨٠م)، الأمن والصراع في الخليج العربي، السياسة الدولية، العدد (٦٢)، ص١٢.

(٨٠) محمد حسن العيدروس، مجلس التعاون الخليجي بين الأمن الخليجي والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

الأمنية الخالصة، وأهمية الدور الذي سوف تحظى به في تلك الترتيبات الأمنية المقترحة. كما لم تلب تلك المشاريع رغبات الدول الصغيرة في النظام للحفاظ على أمنها، والشعور الباعث لخوفها من انعكاسات تلك الصراعات الإقليمية على استقرار نظمها السياسية.

وبالنظر إلى تلك المشاريع والصيغ الأمنية المطروحة في البيئة الإقليمية الخليجية، نرى أنها نابعة من تصورات ورؤى كل من الدول الإقليمية الثلاث في كيفية تحقيق أمن الخليج بما يحقق أمنها الذاتي. فإيران تنادي بصيغة تستند إلى مقاربة إقليمية خالصة، تكون على شكل معاهدة أمن جماعي بين الدول الثماني. أما العراق، فيرى أن العامل القومي هو الدعامة الرئيسية والمناسبة لهذا الأمن عبر ربطه بالأمن القومي العربي، باعتبار الأمن الخليجي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. في حين حددت السعودية صياغة الأمن الخليجي من منظور أمن شبه الجزيرة العربية، أي أمن السعودية وباقي الدول الخليجية الأخرى واليمن. فهي بذلك عارضت الطرح الإقليمي الإيراني من جهة، والطرح القومي لأمن الخليج بحسب الرؤية العراقية من جهة ثانية، وسعت إلى التقليل من ارتباط الدول الخليجية الأخرى بإيران والعراق من جهة ثالثة.

وشهدت البيئة الأمنية الخليجية بعد الانسحاب البريطاني تفاعلات ذات طابع صراعي، أثر بدوره على التفاعلات التعاونية داخل هذه البيئة. وقد بلغ الصراع بين الدول الإقليمية الثلاث ذروته، وتخلل الصراع تفاعلات تعاونية إيرانية – سعودية محددة، عملت الإدارة الأمريكية على الحفاظ على استقرارها، وتقليل نسبة تدهورها، فيما ظل العراق بعيداً عن تلك التفاعلات التعاونية داخل هذا الإقليم. أما الدول الخليجية الأخرى فقد تمتعت بهامش قليل من التعاون، بيد أن تلك الأنماط التفاعلية الصراعية قد شهدت بعض الانفراجات في التفاعلات بين الدول الإقليمية الثلاث فيما بينها تارة، وفي علاقاتها مع الدول الخليجية الأخرى تارة أخرى، وقد جاءت تلك الانفراجات

على أثر بروز متغيِّرَيْن أسهما في التقليل من حدة هذا الصراع، هما: توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، وزيادة الوفرة النفطية. هذان المتغيران أحدثا أنماطاً جديدة من التفاعلات بين تلك الوحدات؛ الأمر الذي أوقفت على ضوئه إيران من دعم التمرد الكردي في العراق، مما أتاح للعراق معه ترتيب شؤونه الداخلية نحو مزيد من الاستقرار، مع إحداث تغيير أو تحول عام في السياسة الخارجية العراقية لمراجعة أدائها تجاه ثلاث دوائر رئيسية (الخليجية، العربية، الدولية)، بالإضافة إلى مراجعة تحالفات العراق في إطار تلك الدوائر الثلاث. فلم يكن العراق في ظل سياسته السابقة قادراً على الحصول على دعم إقليمي عربي خليجي، أو من القوى الرئيسية المؤثرة في النظام الإقليمي العربي، وفي مقدمتها مصر وسوريا. كما أن الاعتماد العراقي على معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق للحصول على دعم سياسي أو عسكري أمر صعب الحدوث؛ نظراً لحالة الانفراج الدولي بين القطبية الثنائية حينذاك من جانب، وتطور العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق من جانب آخر. وقد بدت الفرصة أمام العراق لتغيير تلك السياسات نحو فتح آفاق جديدة مع الولايات المتحدة، يساعده في ذلك الوفرة النفطية التي يمتلكها لتأسيس علاقات تعاون اقتصادية وتجارية صناعية وعسكرية – خاصة التسليحية منها – تكون بدائل لتنوع مصادر علاقاته الخارجية، ويقلل بذلك من اعتماده على مصدر وحيد لدعمه.

هذا التحول السياسي والأيديولوجي العراقي، بدت تداعياته على سياساته ومواقفه تجاه محيطه الخليجي؛ الأمر الذي تراجع معه تهديده الأيديولوجي لشرعية النظم الخليجية، وأمنها واستقرارها الداخلي، كما انخفضت حدة خلافاته مع الولايات المتحدة، مما عجل بتقارب العراق مع الدول الخليجية الأخرى، قابله تراجع في العلاقات العراقية السوفيتية، هذا، وقد دعم السلوك العراقي الجديد مركزه كلاعب رئيسي لا يقل دوره في الساحة الخليجية أهمية عن دور كل من السعودية وإيران، بعد ترميم علاقاته مع جيرانه المباشرين، التي تجسدت في

تحسين علاقاته مع السعودية، وتطويرها مع الكويت ، ونتج من ذلك فتح المراكز الحدودية للبلدين بعد فترة من إغلاقها. فضلاً عن زيادة كثافة الاتصالات مع الدول الخليجية الأخرى عن طريق زيارات متبادلة بمستوياتها المختلفة. ولقد أخل هذا الانفتاح العراقي نحو محيطه الخليجي بالتحالف الإيراني السعودي والدول الخليجية الأخرى، وبتخفيض درجة هذا التحالف، ليس بسبب تغيير في موازين القوى في الإقليم، بل بسبب انخفاض مستوى التهديد الأيديولوجي العراقي، بعد إعادة النظر في سياسته الخارجية حول الشأن الخليجي، ولقد أوضح هذا المتغير في السياسة العراقية مدى الهشاشة التي يتصف بها التحالف الإيراني السعودي الذي فرضه الرفض المشترك للبلدين تجاه الأطروحات الفكرية للسياسة العراقية؛ الأمر الذي تبدلت معه صيغ التحالف تلك إلى منافسة واضحة للعيان.

لقد أسهم هذا الانفراج الإقليمي في الخليج العربي في فتح مساحة من الحوار بين دوله الثماني بعقد اجتماعات عدة لمناقشة وضع الترتيبات الأمنية في المنطقة، تجسد ذلك في مؤتمر جدة عام ١٩٧٥م، أعقبه اجتماع مسقط الأول في عام ١٩٧٦م، ثم الثاني في عام ١٩٧٧م، وقد تمخضت هذه الاجتماعات عن حد أدنى من الرغبة بين وحدات النظام الإقليمي الخليجي في ضرورة الاتفاق حول مسائل الأمن الداخلي، ارتفعت بعد ذلك إلى إيجاد أرضية توافق جماعي حول الأمن الخليجي، ثم تواصلت تلك الرغبات في عام ١٩٧٨م إلى إطار تقريبي – بحسب ما وصفها البعض – لتوقيع معاهدة أمن خليجية[٨١].

(٨١) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص٤٥٠.

المبحث الثالث

التحالفات والتوازنات الناتجة من قيام الثورة الإيرانية

في أواخر عام ١٩٧٨م بدأت حالة من الصراعات الداخلية الحادة في إيران، تحركها جماعات المعارضة السياسية والدينية، بدعم جماهيري من قطاعات مختلفة في المجتمع الإيراني ضد النظام الحاكم، نتيجة تردي الأوضاع الداخلية، وتسارعت الأحداث على الساحة الإيرانية على شكل تذمر اجتماعي واسع، لم يستطع معه النظام الحاكم وقف هذه الأحداث؛ مما أطاح بحكم الشاه محمد رضا بهلوي في فبراير١٩٧٩م؛ الأمر الذي أعاد من جديد الفراغ السياسي والأمني في الخليج، مرجعة بذلك النظام الإقليمي الخليجي إلى المربع الأول بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وقد تزامن ذلك مع غزو سوفيتي لأفغانستان؛ مما أدخل هذا النظام في بؤرة صراع القوى الكبرى في النظام الدولي، بعدما حشد الاتحاد السوفيتي قواته على الحدود الشمالية لإيران، فأصدرت الولايات المتحدة إنذاراً للسوفيت لسحب قواتهم أو تهديدها باستخدام السلاح النووي في حالة تعرض إيران لهجوم(٨٢).

لقد قامت الثورة الإيرانية في ظل تنازع أربعة اتجاهات إسلامية، كان لها الدور المؤثر والرئيسي في تشكيل التوجهات الأيديولوجية لهذه الثورة، وهي: الإسلام المتشدد، الإسلام الشعبي، الإسلام العصري، الإسلام الإصلاحي(٨٣). وفي سياق تنازع تلك الاتجاهات، يورد «مهدي نور بخش» قوله: «استطاع آية الله الخميني ومؤيدو الإسلام المتشدد السيطرة على مقاليد السلطة في إيران يسانده في ذلك الإسلام الشعبي، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى طغيان التصادم الأيديولوجي

(٨٢) يحيى حلمي رجب، (١٩٩٧م)، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج١، مكتبة العلم والإيمان، دسوق، ص٧٧.

(٨٣) مهدي نور بخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة»، في جمال سند السويدي «معد»، (١٩٩٦م)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص٣٦.

– حول الحكم ومؤسساته – بين الإسلام المتشدد والإسلام الإصلاحي»[٨٤].
ولقد حرصت إيران بعد الثورة على بناء استراتيجية داخلية تقوم على ركيزتين: القضاء التدريجي والمنظم على أعداء النظام الجديد، وبناء دولة ثيوقراطية ذات مؤسسات ثورية دون تفكيك المؤسسات القديمة وإن تغيرت قياداتها. ولقد بدأ التوجه الجديد لتحقيق هذه الاستراتيجية بشكل ملحوظ مع بداية حكومة الثورة الأولى بقيادة مهدي بازركان، الذي استمر في الحكم منذ فبراير ١٩٧٩م حتى نوفمبر من العام نفسه. لقد حاول إقامة علاقات خارجية على أساس وحدة الأراضي الإيرانية، وحماية مصالحها الاقتصادية، مع رفضه باستمرار أداء مهمة شرطي الخليج، واحتفاظه بالمؤسسات العسكرية التي أقامها الشاه، وعدم إلغاء تعهدات إيران العسكرية مع الولايات المتحدة، ساعياً بذلك إلى إقامة علاقات ودية مع واشنطن ودول الجوار الإقليمي الخليجي، وعدم التدخل في العلاقات الدولية لكل منها. بيد أن هذا التوجه المعتدل لم يستمر طويلاً حيث يرى «محسن ميلاني» أن أزمة احتلال السفارة الأمريكية، واحتجاز الرهائن في نوفمبر ١٩٧٩م، مؤشر على انتصار الإسلام المتشدد على الإسلام الإصلاحي باستقالة بازركان احتجاجاً على هذا الحدث[٨٥].

(٨٤) المرجع السابق، ص٣٧.

(85) Milani ،Mohsen. (1994) ،The Marking of Iran<s Islamic Revolution :From Monarchy to Islamic Republic2 ،nd edn :.. West View Press ،Booulder Co ..P.145-147.

ولكن هذا الاستنتاج الذي توصل إليه محسن ميلاني قد جانبه الصواب، فاستقالة بازركان لم تكن بسبب أزمة احتلال السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن، بل جاءت احتجاجاً على تفعيل الاستراتيجية الداخلية التي سعى التيار المتشدد لتحقيقها عبر القضاء التدريجي والمنظم على جميع التيارات القومية والليبرالية التي تكاتفت مع التيار الإسلامي لإسقاط الشاه، ولقد أكد ذلك ما تضمنه خطاب الاستقالة المسببة التي قدمها مهدي بازركان للإمام الخميني، التي جاء فيها "يعتقد البعض أن سبب استقالة الحكومة هو احتلال السفارة الأمريكية، وأنا أرفض هذا الاعتقاد ... وعارضت تدخل الأعداء والأصدقاء خاصة من أنصار الإمام؛ لأن ذلك يسوق البلاد إلى حافة الهاوية ... وبهذا يتضح لكم أن استقالة حكومتي لا ترتبط باحتلال السفارة الأمريكية ... استقالة الحكومة لم تكن بسبب الانتقادات الموجهة إليها؛ لأن الانتقاد أمر طبيعي في الأمة الإسلامية. كما يتصور البعض أنني استقلت طلباً للراحة وهذا غير صحيح؛ لأن ما أجبرني على الاستقالة هو التدخل في =

هذا، وقد حاول النظام الثوري الإسلامي في إيران وضع سياسة متماسكة تتسم بوضوح أهدافها واستراتيجيتها، بيد أن هذا العمل يحتاج نجاحه إلى المهارات اللازمة والخبرة العملية لإدارة علاقات البلاد الدولية، فلجأ إلى تبني مبدأين: الأول تمثل في نهج سياسة الحياد تحت مبدأ (لا للشرق ولا للغرب)، وهذا المبدأ يشكل المعيار الأساسي للتمييز – على المستوى العالمي لقوى – (الاستكبار). وهو مصطلح استخدم لوصف الدول الكبرى، بل امتد لمستويات إقليمية أصغر من خلال وضع (هيراركية شيطانية) لهما، للتمييز بين الشيطان الأكبر والأصغر، للنظر إلى كل من الشرق والغرب والمستكبرين مقابل معسكر المستضعفين، وقد أتت الثورة الإيرانية من جراء انتصار المستضعفين(٨٦). وهذا المبدأ كان المرتكز الرئيسي الذي بنيت عليه سياسة الثورة في رفض التحالف مع القوتين العظميين، وخاصة لفك عرى التحالف بين إيران والولايات المتحدة، والتشدد في انتهاج سياسة خارجية مستقلة. أما المبدأ الثاني فهو الرغبة في إحياء الإسلام عبر آلية (تصدير الثورة)، وهذا المبدأ يكمل ما جاء في المبدأ الأول، حيث التزام الثورة بدعم المستضعفين عن طريق تصديرها اعتماداً على الحركات الإسلامية، التي يتم عبرها نشر مبادئ الثورة الإسلامية، واستراتيجيتها تلك جاءت من وعاء الفكر السياسي للإمام الخميني، الذي أثر في إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، ويقوم هذا الفكر على مفاهيم عدة، من أهمها ثلاثة مفاهيم عملت على صياغة هذه السياسة، وهي: الحكومة الإسلامية، الحياد، الأممية

= شؤون الحكومة ووضع العراقيل في طريقها. استقلت من منصبي لأنني وجدت جميع الأبواب موصدة في وجهي، وجاءت استقالتي على أثر استقالة زملائي المتتالية. فعندما يحتجز حرس الثورة مديراً عاماً أو محافظاً أو يمزقون ملفاً من ملفات الوزير، فهل يستطيع هذا المسؤول القيام بواجبه؟ كما أن أحداً لم يقبل التعاون معي، إذ حالوا دون سفر مدير عام لوزارة من الوزارات، لم يخبرني بذلك ...".

- للمزيد من الاطلاع على نص خطاب استقالة بازركان، انظر: مصطفى اللباد، (٢٠٠٦م)، حدائق الأحزان، إيران و(ولاية الفقيه)، دار الشروق، القاهرة، ص١٩٧-١٩٩.

(٨٦) باكينام الشرقاوي، (١٩٩٠م)، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص٣٣١-٣٣٢.

الدينية[٨٧]. وتلك المفاهيم ارتبطت بقضايا أشمل، تحدد بموجبها العلاقات مع النظم الملكية (التي تعتبر دول الخليج من ضمنها). فالحياد والحكم الإسلامي باعتبارهما المحركين الإيديولوجيين اللذين أثرا في العلاقات الإيرانية الخليجية، فالحياد استخدم تجاه علاقات إيران مع القوى الدولية الكبرى. أما مفهوم الحكم الإسلامي فقد حدد العلاقة بين إيران والنظم الملكية في النظام الإقليمي الخليجي، وذلك عبر استخدام آلية تصدير الثورة؛ حيث أدت تلك الآلية دوراً حيوياً في تحديد نمط السياسة الخارجية، حين ربط «الخميني» بين تصدير الثورة وبقاء الثورة ذاتها واستمرارها ، وذلك بقوله: «إن كل القوى العظمى قد قامت لتحطمنا وإذا ما بقينا في بيئة مغلقة فسوف نواجه حتما الهزيمة»[٨٨]. وإذا لم تقم الثورة الإيرانية على تصدير ثورتها، فالأفكار عادة ما تنتشر في حال وجود البيئة الحاضنة لها، ولاسيما أنَّ البيئة الخليجية مهيأة لاستقبال تلك الأفكار، وذلك لطبيعة البنية المذهبية الدينية للسكان من ناحية، والصعود المتنامي لحركات الإسلام السياسي في هذه البيئة من ناحية أخرى، ومما لا شك فيه، أن مجال إيران الحيوي في حركتها الثورية لاختبار مبدأ تصدير هذه الثورة كان الدول الخليجية المجاورة.

وفي السياق ذاته، فقد عمق من مخاوف الدول الخليجية لمخاطر تصدير الثورة ومضمونه التباين في التفسير الإسلامي للحكم بين الثورة الإيرانية والأنظمة السياسية لهذه الدول. فنظام الثورة يرى أن البيئة الخليجية هي المكان المناسب والملائم للوضع الثوري الإسلامي لتشابه الظروف الموضوعية والتاريخية مع البيئة الإيرانية[٨٩]. وقد زاد من مخاوف تلك الدول تصريحات عديدة من المسؤولين الإيرانيين، حيث اعتبر الزعيم الثوري صادق روحاني

(٨٧) نيفين عبدالمنعم مسعد، (٢٠٠١م)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٥٣.

(٨٨) باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٨٩) خالد العواملة، (١٩٩٢م)، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٣٦٣-٣٦٤.

البحرين جزءاً من الدولة الإيرانية، وأن البرلمان الذي قرر فيه التخلي عنها هو برلمان غير شرعي، وستبقى البحرين الإقليم الرابع عشر لإيران، حتى يتخذ البرلمان الإيراني الجديد قراراً غير ذلك، فيما اعتبر كذلك الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً تاريخياً من الإمبراطورية الفارسية القديمة[٩٠]. وكذلك صرح وزير الخارجية الإيراني حينذاك «قطب زادة» لإذاعة مونت كارلو في ٣٠ / ٤ / ١٩٨٠م أن»كل الأقطار في الخليج هي تاريخياً جزء من الأراضي الإيرانية»[٩١]. فيما صرح الرئيس الإيراني إبان الثورة بعدم تخلي إيران عن الجزر الإماراتية المحتلة، بل أضاف القول: إن كلاً من الإمارات وقطر وعمان والكويت والسعودية والبحرين، لا تعتبر من وجهة النظر الإيرانية دولاً مستقلة، حيث قال: «إذا كانت جميع تلك الدول التي تقع على ساحل الخليج مستقلة فإننا – عندئذ – كنا سنعيد إليهم الجزر»[٩٢]. ولقد ركزت الخطب الثورية الإيرانية على الحكومات التي اعتبروها فاسدة ويجب تغييرها، وفقاً لرأي الإمام الخميني الذي قال فيه:«كل ضعف في المسلمين وكل فساد في الدول الإسلامية نابع من الحكومات، والحل بيد الشعوب»[٩٣]. وهكذا فإن توجهات الثورة الإيرانية قد تبنت مسارين: الأول عالمي، وهو العداء للقوتين العظميين طبقاً لمبدأ (لا للشرق ولا للغرب)، والآخر تعبئة الشعوب الإسلامية، وخاصة الخليجية منها، للأخذ بالنموذج الإيراني في الحكم، أو إقامة أنظمة تقبل فيها إيران، عبر مبدأ تصدير الثورة.

إن سقوط نظام الشاه، قد أثر تأثيراً بالغاً على معادلة الأمن وتوازن القوى في البيئة الخليجية، فنجاح الثورة الإيرانية لم يكن متوقعاً بحسب رؤى بعض الدول الغربية التي لها مصالح نفطية في الخليج العربي، التي راهنت على دعم الولايات المتحدة للشاه، ومنع وصول قادة الثورة للسلطة، بل اهتزت ثقتها

(٩٠) عبدالمنعم سعيد، (١٩٨٧م)، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٨٦.

(٩١) عبدالرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٩٢) تصريح نشرته صحيفة النهار العربي والدولي، العدد (١٥١)، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٠م.

(٩٣) خالد العواملة، الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

بالقدرة الأمريكية على حماية حلفائها في النظام الإقليمي الخليجي، وشعرت بقلق حيال مصداقية واشنطن في الدفاع عن عملية الانسياب الطبيعي والآمن للموارد النفطية من الخليج العربي إلى تلك الدول. وفي ظل الدعوات التي تدعمها ممارسات إيرانية للتدخل في شؤون الدول الخليجية الأخرى التي ترتقي إلى التهديد المباشر لتلك الأنظمة وشرعيتها، دعا وزير الخارجية العراقي حينذاك سعدون حمادي إلى إيجاد تنسيق سياسي مشترك بين بلاده والسعودية حول مستقبل المنطقة داعياً الدول الخليجية الأخرى إلى نوع من التنسيق والتضامن بقوله: «يجب أن ندرك أن الاعتماد على القوى الكبرى سياسة غير مجدية في نهاية الأمر. وقد دفعنا دائماً إلى ضرورة أن تسهر دول الخليج على أمنها واستقرارها من خلال تنسيق وتضامن عربيين»[٩٤]. وقد عملت العراق على تفعيل هذه الدعوة في زيارة رسمية لوزير الداخلية العراقي عزت إبراهيم للسعودية في فبراير من عام ١٩٧٩م للتباحث حول أمن الخليج، وقع خلالها اتفاقية تعاون أمني مهدت لترسيم نهائي للحدود السعودية العراقية في ديسمبر١٩٨١م، في حين عمدت العراق إلى استغلال مخاوف الدول الخليجية الأخرى من توجهات النظام الجديد في إيران في تطوير علاقاتها مع هذه الدول. وقابل ذلك ازدياد حدة التوتر بينها وبين إيران، وصل إلى حد إعلانها وقف العمل باتفاقية الجزائر من جانب واحد؛ الأمر الذي صعد الصراع بين البلدين ، ومن ثم أدى في محصلته النهائية إلى قيام الحرب بينهما في سبتمبر من عام ١٩٨٠م.

وفي ضوء تلك التطورات، واجهت دول الخليج الست إزاء هذه الحرب موقفاً صعباً في تحديد موقفها تجاه طرفي النزاع. كما كان هناك شعور بالقلق عند جميع دول الخليج من أن تتطور وتستمر الحرب لتشمل النظام الإقليمي الخليجي برمته. فخطر اتساع رقعة هذه الحرب وما تمثله من مخاطر على دول هذا النظام، يقابله حرص القوتين العظميين في النظام الدولي على تغذية هذه الحرب بما يخدم مصالحهما؛ الأمر الذي ينهي أي دور لدول النظام الخليجي في

(٩٤) عبدالجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

تحقيق أمن إقليمها؛ مما يجعل قدراتها قاصرة عن دفع المخاطر التي تهدد كل دولة على حدة.

أنماط التحالفات والتوازنات بعد قيام الثورة:

إن انهيار حكم الشاه، وقيام الثورة الإيرانية وما نتج عن ذلك من تغيرات في التفاعلات الإقليمية، لم يفرز فقط زيادة معدلات الصراع والتوتر والانقسام في البيئة الخليجية، بل أعاد أيضاً هيكلة ميزان القوى في الإقليم؛ ما أحدث مزيداً من الخلل في موقع إيران في هذا الميزان، مع زيادة تعزيز الوضع النسبي للعراق الذي أعاد مراجعة سياساته وتحالفاته في نهاية سبعينيات القرن الماضي، مما حسن من مكانته ودوره الإقليمي في النظام؛ حيث يرجع بعض الدارسين سبب تنامي القوة العراقية إلى تطور قدراته العسكرية التي دعمت من ثقته بنفسه، ثم المستوى العالي الذي حققه في مجال الاستقرار السياسي الداخلي، مع القبول السياسي النسبي الذي بدأ يحظى به في المنطقة، بالإضافة إلى زيادة الوفرة المالية الناجمة عن عوائده المرتفعة من بيع النفط(٩٥).

لقد جاءت الثورة الإيرانية لتحمل معها بعض عوامل التغيير الجذري في ظروف الأمن الإقليمي الخليجي، فلم تعد إيران القوة الإقليمية الأولى، بل أصبح هناك تحول في القوة الإيرانية، نتيجة حالة الفوضى التي اجتاحت إيران عقب سقوط الشاه ونظامه، الذي أثر بشكل سلبي على قوة الجيش الإيراني وتماسكه، وهروب عدد من القادة العسكريين، كما فقدت إيران كبار دبلوماسييها وسياسييها ومفكريها بسبب هجرتهم للخارج؛ الأمر الذي أفقد السياسة الخارجية الإيرانية كوادرها الرئيسية والمخضرمة في صنع القرار السياسي الخارجي، وكذلك تفكك تحالفات إيران الدولية بعد تدهور علاقات الثورة مع الولايات المتحدة، في حين لم تكن إيران مستعدة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها إيران حينذاك، من ازدياد أعداد العاطلين عن العمل ، التي وصلت إلى أربعة ملايين، وأصابت

(95) Chubin–Shahrm. (1982), Security in the Persian Gulf, The role of outside Powers, The International Institute for Strategic Studies, London, P.94.

الإنتاج الزراعي حالة من الركود الكبير، وقلت كفاءة الصناعة، حتى أصبحت المصانع تعمل بثلث طاقتها الإنتاجية، كما انخفض إنتاج البترول من أربعة ملايين إلى مليون ونصف المليون برميل يومياً[٩٦]. وهذا بالطبع يصب – إلى حد كبير – في مصلحة الميزان العسكري العراقي في الخليج، نظراً لحالة التنافس الاستراتيجي بين البلدين، وهي السمة المميزة للعلاقات الإيرانية – العراقية، فلم تكن خلافات الطرفين حول قضايا الحدود فحسب، ولكنها أيضاً خلافات تاريخية وسياسية وأمنية وثقافية، بل يمكن الحديث عن أن العامل الحاكم وراء هذا التنافس يتمثل في الأساس بالصراع حول الهيمنة في النظام الإقليمي الخليجي ككل، فإيران ظلت تمثل الهاجس والتهديد الرئيسي للأمن القومي العراقي، باعتبارها القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على تهديد أمن العراق، وبذلك كان هذا التحول في القوة الإيرانية مكسباً استراتيجياً مهماً للعراق.

وعلى ذلك، فقد أدرك العراق أن هناك فجوة بين قوته الذاتية ودوره في التأثير السياسي الفعلي على المستوى الإقليمي، وقد حفز هذا الإدراك إلى محاولة تغيير الواقع الإقليمي في الاتجاه الذي يحقق له التقليل من هذه الفجوة بالصورة التي يتخيلها، وهذا الإدراك بالقوة هو ما ساعد العراق على استخدام جميع الوسائل لتصحيح هذا الخلل للوصول إلى توازن أو تعادل للحفاظ على أمنه القومي من جانب، وإعطائه مكانته الإقليمية المتميزة من جانب آخر، وردع أي تهديد إيراني له من جانب ثالث. ويأتي هذا السلوك العراقي مع ما حدده **Morgenthau** انطلاقاً من أن توازن القوى يرتكز على عنصرين أساسيين؛ الأول: مادي ينصرف إلى وجود تعادل حسابي بين مقدرات القوة العسكرية، والآخر: إدراكي يتعلق بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، لكونه الأداة المثلى للحفاظ على الأمن. وإذا ما وجد العنصر المادي دون الإدراكي صعب الحفاظ على الأمن[٩٧].

(٩٦) آمال السبكي، (١٩٩٩م)، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩م)، عالم المعرفة، العدد (٢٥٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص٢٤٩.

(٩٧) عبد الجليل زيد مرهون، (مارس ٢٠٠٦م)، أمن الخليج بين نظريات ثلاث(٢)، صحيفة الرياض.

فالتحول في القوة الإيرانية نتيجة لوضعه الداخلي بعد الثورة، شجع العراق على تصعيد النزاع مع إيران، وهذا ما أكده **Organski** في (نظرية تحوُّل القوة)[٩٨]، بأن احتمالات الصراع بين دولتين تزداد حينما يبدأ ميزان القوة في التحول لصالح إحداهما على الأخرى، بل إنهما تصبحان من أكثر الدول احتمالاً للدخول في صراعات شديدة أو حروب شاملة. ولقد ربط **Organski** بين معيارين، هما: القدرات المتوافرة للدولة، ودرجة الرضا والقناعة، وعلى ضوء هذين المعيارين، قسم الدول إلى أربع فئات: دولة قوية قانعة وأخرى غير قانعة، دول ضعيفة قانعة وأخرى غير قانعة. وحين يحدث تحول في ميزان القوة بامتلاك الدولة القوية غير القانعة ميزة نسبية، فإنها تشرع في تحدي الدولة القوية القانعة في النظام، في حين تكون ردة الفعل لدى الدولة القوية القانعة في المبادرة بتوجيه ضربة وقائية، لمحاولة وقف تزايد قوة الدولة القوية غير القانعة، أو قد تكون هذه الضربة استباقية في حال إدراكها بفقدان قدراتها العسكرية أو الاقتصادية التي تسهم في تحول قوتها، دون أن يكون ذلك نتيجة لتحول قدرات الخصم وقوته. فالضربة الوقائية تقوم على النوايا، أما الضربة الاستباقية فإنها تبدأ بعد التأكد من وجود تهديد عسكري مباشر للخصم بنية إجهاض أو إحباط التهديد المعادي المتوقع فعلاً.

وعلى غرار ما تناوله **Organski** فإن نظريات تحول القوى قد أوردت مفهومين يحددان الشروط الهيكلية التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في احتمالات الحرب، هما مفهوما التكافؤ (**Parity**) والتجاوز (**Overtaking**)، فالأول عندما تمثل إحدى القوى الصاعدة تحدياً محتملاً للدولة المهيمنة وينتهي إلى مرحلة التكافؤ، أما مفهوم التجاوز فيحدث عندما تدخل دولة متحدية أو صاعدة مرحلة النمو بأكثر سرعة مقارنة بالقوة المهيمنة مما يمكنها من تجاوز القوة المهيمنة؛ الأمر الذي يزيد من احتمالات الحرب إذا كان كلاهما غير راضٍ عن الوضع الذي قد يخلقه الطرف الآخر. وهذا الأمر قد يضعف العلاقة بين إيران والعراق، وفي

(٩٨) للمزيد من التوسع حول هذه النظرية انظر:

- A.F.K. Organski. (1998), World Politics, Alfred. Knopf, N.Y.

مثل هذه الحالة فأي من الطرفين يمكن أن يبادر بالحرب لأن كليهما غير راضٍ عن الوضع الراهن، (انظر الشكل رقم ٣)[٩٩].

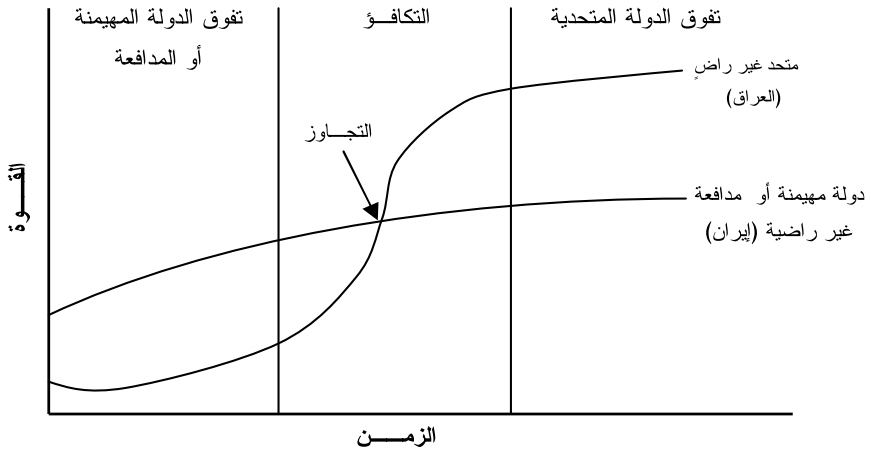

الشكل رقم (٣) - حالة تحول القوة مع احتمال حرب مرتفع للغاية

وتأسيساً على الشرح السابق حول تحول القوة الإيرانية سلباً نتيجة عوامل داخلية وخارجية، يقابله تحول في القوة العراقية بالإيجاب ناتجة من الأسباب المذكورة سلفاً، جاءت الحرب العراقية – الإيرانية كنتاج للتحول في القوة بين البلدين، سواء عبر ضربة إجهاضية إيرانية لإدراكها فقدان تفوقها العسكري والسياسي، أو لإدراكها تحول القوة لدى العراق. أما العراق فقد لجأ إلى شن الحرب بضربة استباقية لإدراكه التحول في ميزان القوى لصالحه من جانب، وحفاظاً على أمنه وشرعية نظامه من الأيديولوجية الجديدة في إيران من جانب آخر، فالعراق هدف إلى احتواء الثورة الإيرانية ووقف تداعياتها المستقبلية على نظامه السياسي، لإدراكه حجم التهديدات الكامنة على نظامه في حال نجاح هذه الثورة في تحقيق أهدافها. أما إيران فإن هدفها لم يتبلور إلا بعد مرحلة لاحقة

(٩٩) للمزيد من الاطلاع حول هذه النظرية انظر:

- Tammen, Ronald. (2000), Power Transitions: Strategies for the 21st Century, Chatham House Publishers, N.Y, London.

للحرب، وهو تقوية الثورة داخلياً عن طريق القضاء على معارضيها، بحشد التعبئة الشعبية الواسعة للدفاع عن إيران ضد عدو خارجي، كما أتت الحرب كمسوغ واقعي لتصدير النموذج الإسلامي الثوري الإيراني إلى الخارج، وخاصة إلى العراق بإحلال نظام إسلامي بدلاً من النظام البعثي العلماني الحاكم.

وعلى الرغم من مسببات تلك الحرب وأهدافها، فإن قيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، قد أحدثا خللاً في شكل التحالفات والتوازنات في النظام الإقليمي الخليجي. فقد أدركت الدول الخليجية الأخرى التهديد الذي يستهدف شرعية نظمها السياسية واستقرارها بعد سقوط الشاه، الذي كانت تعده عنصراً مهماً من عناصر استقرارها الداخلي، كما فقدت السعودية حليفاً استراتيجياً لها، وركيزة أساسية من ركائز استقرار التوازن الإقليمي، وبقيام الثورة الإيرانية واجهت الدول الخليجية الأخرى تحول إيران من حليف إلى مُهَدِّد محتمل؛ الأمر الذي أصبحت معه تلك الدول بين مصدرين للتهديد، الأول قائم على القدرة العسكرية، والآخر قائم على التهديد الأيديولوجي؛ مما فرض ذلك على الدول الخليجية الأخرى إعادة ترتيب صياغة أنماط تحالفاتها الإقليمية ضد التهديد الذي يستهدف شرعية نظمها السياسية واستقرارها.

وعلى ضوء ذلك، فقد ارتأت الدول الخليجية الست اتباع الصيغة السابقة نفسها في تحالفها مع الشاه، وذلك بالتحالف مع العراق الأقوى عسكرياً وليس مع إيران الأضعف عسكرياً، ولكن الأخطر أيديولوجياً في تهديد شرعية هذه النظم واستقرارها. وقد أسهمت أحداث الثورة والحرب في تبدل تلك التحالفات عبر توثيق العلاقات بين الدول العربية الخليجية والعراق، التي انتقلت من حالة الريبة بين الطرفين إلى حلفاء يهددهم خطر خارجي مشترك، تمثل في خطر تهديد شرعية أنظمتهم، لذلك زاد التعاون والتنسيق بين بعض تلك الأطراف الخليجية والعراق لردع هذا الخطر، واتخذ ذلك التعاون أشكالاً مختلفة من تقديم المساعدات المالية والتعبوية للعراق[١٠٠].

(١٠٠) نايف علي عبيد، (١٩٩٦م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١١١.

الخاتمـــة :

ووفقاً لما طرح من تحليل لشكل التحالفات والتوازنات على التفاعلات في البيئة الإقليمية الخليجية، يمكن أن نستخلص الإجابة عن التساؤلات التي تم عرضها في بداية هذه الدراسة، وهي تتمثل في الآتي:

١- إن التحالفات في هذه البيئة أخذت شكل الصيغ الأمنية المختلفة، فبرزت صيغة (الدفاع الجماعي) بين الدول الخليجية الأخرى وكل من إيران والعراق بفترات مختلفة: مع إيران في فترة الشاه، والعراق بعد قيام الثورة الإيرانية، وهذه الصيغة هي عملية البحث عن حلفاء بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد، أو عدو مشترك مدرك أو محتمل. بيد أن هذه الصيغة لم تأخذ طابعها الرسمي إلا بين إيران وعمان. كما أن هناك صيغة (أمن تنسيقي) بين السعودية وإيران في فترة الشاه، وأخرى مع العراق بعد قيام الثورة الإسلامية، كما برز هذا الأمن التنسيقي بين دول الخليج الست بعد قيام الثورة.

٢- اتصفت تلك التحالفات بالمرونة والتغير، وعدم وجود تحالفات جامدة أو ذات حدود صارمة، بل إنَّها تغيرت طبقاً لطبيعة التهديد وقوته واتجاهه، وبدا ذلك واضحاً من خلال تغيير التحالفات الخليجية ما قبل وما بعد تحول القوة في النظام.

٣- لم يكن لإحدى الدول الساعية للهيمنة أي استحواذ على وضع الدولة المهيمنة، وإن كنا نعتبر درجات قوة سيطرة الساعين للهيمنة (القوى الإقليمية الثلاث) منخفضة، ما عدا التنسيق العماني والإيراني؛ فكان متوسطاً نتيجة لأحداث ثورة ظفار.

٤- لم يكن في البيئة الخليجية أي قبول أو رضا لأي هيمنة في النظام، ولكن تفاوت هذا القبول أو الرفض المطلق بين وحدات النظام؛ فالدول الإقليمية الثلاث تبدي رفضها المطلق والمعلن لأي سلوك للاستحواذ على الهيمنة في

الإقليم، أما باقي الدول الخليجية الأخرى فإنها تستغل هذا التنافس بين تلك القوى الإقليمية الثلاث، للتحرك ضمن هامش قليل من الحرية، لتعبر عن رفضها لأي هيمنة في الإقليم.

٥- أوجدت اتجاهات الرفض لأي هيمنة في النظام الخليجي العديد من التحالفات جماعية أو ثنائية أو فردية الطابع، كما كان هناك استقطاب حاد ونزاعات حول العديد من القضايا، نتج منها زيادة حدة الصراع، وأوجدت معها تدخلات قوى خارجية مثل: الدعم الأمريكي لإيران والسعودية، والتدخل البريطاني في الكويت إبان أزمته مع العراق في عام ١٩٦١م.

وتجدر الإشارة إلى أن التحالفات في البيئة الخليجية، أخذت بمدلولها العلمي كأحد التعريفات لمفهوم توازن القوى – كما أشرنا سابقاً – وذلك لحماية كيان الدول في الإقليم واستقلالها وحفظ أمنها، للوصول إلى توازن لمنع هيمنة إحدى الدول في الإقليم، وبذلك حدث نوع من التوازن التلقائي دون أن تسعى هذه الدول لتحقيقه، فالهدف كان حماية أمن الدولة، وليس توازن القوى كسياسة قائمة على قواعد وأهداف وآليات لتحقيقه.

بيد أن تحول القوة بين العراق وإيران قد أوجد توازناً بمفهومة النمطي كأحد تعريفات مفهوم توازن القوى، وذلك لسعي العراق إلى تحقيق هذا التوازن كسياسة عبر برنامج عمل يحتوي على آليات ووسائل لتحقيق هدف التوازن سواء عن طريق تسوية مشكلاته الداخلية أو ترميم علاقاته الإقليمية والدولية أو كليهما معاً.

وعلى ذلك، فقد ألقى سلوك تلك الدول الإقليمية الثلاث في البيئة الخليجية بظلاله على مجمل الحراك السياسي والأمني، بإيجاد بيئة غير مستقرة ليست مرتبطة بواقع عدم التوازن في القدرات والإمكانات المادية والبشرية بين وحدات النظام الإقليمي الخليجي فحسب، بل إنه مرتبط بالخلافات السياسية المتفاقمة بين الدول الإقليمية الثلاث، التي تدير هذا النظام، وتتحكم في تطوراته، وتوجه أحداثه، وتقرر شؤونه بما في ذلك استقراره وعدم استقراره، مع أهمية دور

القوى العظمى في النظام الدولي في تأثيره على تفاعلات هذا الإقليم؛ ولذلك فإن الدول الخليجية الأخرى تكون في حالة دائمة من عدم الاستقرار، مما يضطرها إلى الاستعانة بالقوى الإقليمية والدولية من خارج النظام الإقليمي الخليجي. بيد أن هذه الاستعانة التي ربما توفر الحماية النسبية والمؤقتة لتلك الدول، فإنها في الوقت ذاته تكون باعثاً لشعور عدم الارتياح والاطمئنان من الدول الإقليمية الثلاث في النظام (وخاصة العراق وإيران) التي تعتقد بأنها أصبحت مستهدفة مباشرة من هذا الوجود الأجنبي؛ الأمر الذي يزيد من كثافة التفاعلات بين وحدات الإقليم من جانب، ويضاعف من عدم استقرار النظام من جانب آخر.

وعلى ذلك، أدت التحالفات – بغية الوصول إلى توازن القوة في المنطقة – الدور المحوري في تطور التفاعلات داخل البيئة الخليجية؛ فالتوازن الإقليمي مرتبط بنمط الاستقرار القائم، ولقد أثر دخول متغيرين (الانسحاب البريطاني والثورة الإيرانية) على شكل التحالفات والتوازنات التي انسحبت بدورها على التفاعلات الأمنية في البيئة الخليجية. وعليه، يتضح أن عامل الهيمنة أو السيطرة في سلوك الدول الإقليمية الثلاث كان العامل الحاكم في إيجاد اتجاهات تحالفية للدول الخليجية الأخرى مع قوى عظمى في النظام الدولي لإدخاله كموازن خارجي للقوى في النظام الإقليمي الخليجي.

المراجـــع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، (١٩٨٥م)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- أحمد عطية الله، (١٩٨٠م)، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، (أكتوبر١٩٨٠م)، الأمن والصراع في الخليج العربي، السياسة الدولية، العدد٦٢.
- إسماعيل صبري مقلد، (١٩٨٢م)، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.
- آمال السبكي، (١٩٩٩م)، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩م)، عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- باكينام الشرقاوي، (١٩٩٠م)، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- برزان التكريتي، (١٩٨٢م)، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، الدار العربية، بغداد.
- التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢م، (يناير ٢٠٠٢م)، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة.
- توماس ماتير، (٢٠٠٥م)، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- جمال زكريا قاسم،(١٩٧٤م)، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١م)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- جمال زكريا، (١٩٩٧م)، مشكلات الأمن في الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- جمال سند السويدي "معد" ، (١٩٩٦م)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- جيفري ستيرن، (٢٠٠٤م)، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية،

ترجمة وإصدار مركز الخليج للأبحاث، دبي.

- جيمس دروتي وروبرت بالتسغراف، (١٩٨٥م)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- حسن حمدان العلكيم، (يناير١٩٩٩م)، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، دراسة استشرافية ، قضايا خليجية، العدد٣، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق.
- حسن علي إبراهيم، (١٩٨٢م)، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- حسين محمد البحارنة، (١٩٧٣م)، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، شركة التنمية والتطوير، بيروت.
- خالد العواملة، (١٩٩٢م)، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- خليل فضل الكبيسي، (١٩٧٦م)، سياسة العراق الخارجية من عام ١٩٥٠م حتى عام ١٩٦٨م في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- رضا محمد هلال، (فبراير٢٠٠٤م)، عضوية إيران في الجامعة العربية: الأبعاد والنتائج، مختارات إيرانية، العدد٤٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- سعيد الشهابي، (١٩٧٦م)، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١م) قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- سلمى حداد، (١٩٧٤م)، المساعدات الأمريكية العسكرية لإيران، دار القدس، بيروت.
- سمير كرم، (إبريل ١٩٧٨م)، «إيران يابان الشرق الأوسط»، شؤون فلسطينية، العدد (٢٧٧).
- سيَّار كوكب الجميل، (٢٠٠٣م)، المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (٨٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- سيد نوفل، (١٩٧٢م)، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني: إمارات ساحل عمان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- عبدالجليل زيد مرهون، (١٩٩٧م)، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت.
- عبدالجليل زيد مرهون، (مارس ٢٠٠٦م)، أمن الخليج بين نظريات ثلاث(٢)، صحيفة الرياض، العدد ١٣٧٧٣.
- عبدالرازق فارس الفارس، (مايو ١٩٩٣م)، السلاح والخبز: الاتفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٠-١٩٩٠م)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبدالخالق عبد الله، (١٩٩٨م)، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
- عبدالرحمن محمد النعيمي، (١٩٩٤م)، الصراع على الخليج العربي، ط٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- عبدالله يوسف الغنيم، "إشراق وتقديم" (١٩٩٤م)، منافذ العراق البحرية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- عبدالمنعم سعيد، (١٩٨٧م)، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فتحي العفيفي، (٢٠٠٣م)، الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- كاظم هاشم عطية، (١٩٩٧م)، العلاقات الدولية، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد.
- كيتشي فيوجيوارا، (٢٠٠٤م)، أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب وعواقبها، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (٨٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- محمد السعيد إدريس، (٢٠٠٠م)، النظام الإقليمي للخليج العربي – سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد السيد سعيد، (١٩٩٢م)، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، العدد (١٥٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- محمد السيد سليم، (ربيع ١٩٨٩م)، «مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية»، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

- محمد طه بدوي، (١٩٧٦م)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية.
- محمد عبدالله عبد القادر، (٢٠٠٠م)، الحدود الكويتية – العراقية: دراسة في الجغرافية السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- محمد عزيز شكري، (يوليو ١٩٧٨م)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- محمد غانم الرميحي، (مارس ١٩٨٠م)، «الصراع والتعاون بين دول الخليج»، المستقبل العربي، العدد١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد محمود متولي، (١٩٧٤م)، حوض الخليج العربي، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- محمد مرتضى الزبيدي، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الكويت، الكويت.
- مصطفى اللباد، (٢٠٠٦م)، حدائق الأحزان، إيران و(ولاية الفقيه)، دار الشروق، القاهرة.
- مصطفى كامل محمد، (١٩٩٥م)، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- ممدوح محمود مصطفى، (١٩٩٧م)، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- منى سحيم آل ثاني، (٢٠٠٠م)، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (١٩٤٥-١٩٧٣م)، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
- ناصيف يوسف حتى، (١٩٨٥م)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نايف علي عبيد، (١٩٩٦م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٨) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ندوة "أبعاد الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي"، (إبريل ١٩٨٠م)، مركز الخليج للدراسات العربية، دار الخليج للصحافة، الشارقة.
- نيفين عبد المنعم مسعد، (٢٠٠١م)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الوثيقة رقم (FCO8 / ٥٢٩).

- وليد الياس مبارك، (إبريل ١٩٨٩م)، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة ، السياسة الدولية، / العدد ٩٦.
- يحيى حلمي رجب، (١٩٨٤م)، الأحكام القانونية للملاحة في الخليج ومضيق هرمز، المستقبل العربي، العدد٦٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- يحيى حلمي رجب، (١٩٩٧م)، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج١، مكتبة العلم والإيمان، دسوق.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- A.F.K. Organski. (1998), World Politics, Alfred. Knopf, N.Y.
- Bull, Hedley, (1977), The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Palgrave Publishes Limited, Formerly Macmillan Press.
- Chubin – Shahrm. (1982), Security in the Persian Gulf, The role of outside Powers, The International Institute for Strategic Studies, London.
- David, Edwards. (1969), International Political Analysis, Holt Rinehart and Winston Inc., N.Y.
- Hartmann, Frederick, (1963), World in Crisis, The Macmillan Co, London.
- Ikenberry, John. (2001), After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton, Princeton University Press, N.J.
- Joseph Dunner. (1965), Dictionary of Political Science, London, Vision Press Ltd.
- Little, Richard. (2007), The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models, Cambridge University Press, U.K.
- Luis, William. (1984), The British Empire in The Middle East, 1945 – 1951: Arad Nationalism, The United State, and Post – War Imperialism, Oxford University Press, Oxford.

- Mearsheimer, John. (2001), The Tragedy of Great Power Politics, W.W. Norton and Co., N.Y.
- Milani, Mohsen. (1994), The Marking of lran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic, 2nd edn.,: West View Press, Booulder Co.
- Morgenthau, Hans. (1973), Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th edn, Alfred Knopf, N.Y.
- Pfaltzgraff. Jr. R. (1972), Politics and International System (J.B. Lippincott Co., New York.
- Robert, Mathew, Arthur Fubinoff and Janice Gross Stein (eds). (1984), International Conflict and Conflict Management Scarborugh, Ontario: Prentice-Hall of Canada Inc.
- Sheehana, Michael. (1996), The Balance of Power: History and Theory, Routledge, London – N.Y.
- Tammen, Ronald. (2000), Power Transitions: Strategies for the 21st Century, Chatham House Publishers, N.Y, London.
- Waltz, Kenneth. (1979), Theory of International Politics, Reading Addison, Wesley.